التعليم للجميع

ملخص

التعليم للجميع:
هل يتقدم العالم في المسار الصحيح؟

التعليم للجميع:
هل يتقدم العالم في المسار الصحيح؟

ملخص

إصدار اليونسكو

إن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع، وطريقة عرض المواد فيه، لا تعني بالضرورة التعبير عن أي رأي من جانب اليونسكو فيما يخص الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو للسلطات القائمة هناك، أو فيما يتعلق بتعيين حدود أو تخوم ذلك البلد أو الإقليم، أو المدينة أو المنطقة المعنية.

"إن التحليلات والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة والواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة آراء اليونسكو. وهذا التقرير مطبوع مستقل تعمل اليونسكو على إصداره لصالح المجتمع الدولي. والتقرير هو نتاج جهد جماعي شارك فيه أعضاء "فريق التقرير" والعديد من الأشخاص الآخرين والوكالات والمؤسسات والحكومات. ويتحمل مدير التقرير المسؤولية العامة عن وجهات النظر والآراء المعرب عنها في التقرير."

فريق تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع
المدير
كريستوفر كولكلوف
ستيف باكر (نائب المدير)،
سيمون إيليس (رئيس مرصد التعليم للجميع في معهد اليونسكو للإحصاء)،
يان فان رافنس، أولريكا بيبلر باري، نيكول بيلاّ،
فاليري دجيوزه، هيلير مبوتو، كارلوس آجيو،
ماريانا سيفوينتس–مونتويا، باسكال بانسو،
ديلفين نسينجيمانا

للمزيد من المعلومات عن التقرير، يرجى الاتصال بأحد العناوين التالية:
The Director
EFA Global Monitoring Report Team
c/o UNESCO, 7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 France
العنوان على الانترنيت:
www.unesco.org/education/efa
عنوان البريد الالكتروني:
c.guttman@unesco.org
رقم الهاتف: 28 21 68 45 1 33+
رقم الفاكس: 27 56 68 45 1 33+

صدر عام ٢٠٠٢ عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
٧، ميدان فونتنوا، ٧٥٣٥٢ باريس ٠٧ SP
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP

التصميم الطباعي: سيلفين بانيز
الرسوم الطباعية: Visit-Graph
الطباعة: نضد وطبع في ورش اليونسكو – باريس
ISBN 92-3-103880-X

© اليونسكو ٢٠٠٢
طبع في فرنسا

ED-2003/WS/27

تصدير

إن الهدف المتعلق بتوفير مستوى أساسي من التعليم لجميع الأطفال والشباب والكبار في جميع أنحاء العالم قد حظي باهتمام كافة الأمم. وكان هذا الهدف إحدى النتائج الرئيسية "للمؤتمر العالمي حول التربية للجميع" الذي عُقد في جومتيين في ١٩٩٠، وأعيد تأكيده في سلسلة من مؤتمرات القمة التي عُقدت خلال العقد اللاحق. وأعيد تحديد هذا الهدف في شكل ستة أهداف رئيسية في "المنتدى العالمي للتربية"، الذي عُقد في داكار في أبريل/نيسان ٢٠٠٠، وتم في السنة ذاتها اعتماد اثنين من هذه الأهداف كهدفين من الأهداف الإنمائية للألفية. وبذلك تم الإقرار على النحو الواجب بأن توفير التعليم الأساسي يمثل عنصراً مركزياً في الاستراتيجية العالمية الرامية إلى تخفيض نسبة الفقر في العالم إلى النصف في غضون ما يقل عن فترة جيل واحد.

وفي منتدى داكار اتُخذ قرار جديد ينص بوضوح على أنه ينبغي أن تكون جميع الأطراف مسؤولة عن بذل الجهود اللازمة للوفاء بالتعهدات التي قطعتها. ووافقت الحكومات الوطنية على تكريس جهودها لتحقيق الأهداف المنشودة، في حين تعهدت الوكالات الدولية بالعمل على ألا يكون نقص الموارد سبباً في منع أي بلد ملتزم بهذه الأهداف من التوصل إلى تحقيقها. وكان إقرار مبدأ "تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع" أداة من الأدوات المعتمدة لزيادة المساءلة عن تنفيذ تلك التعهدات.

وقد تولى إعداد هذا التقرير فريق دولي مستقل قائم في اليونسكو. وبدأ التكليف بالأعمال في يوليو/تموز ٢٠٠٢، بيد أن الفريق لم يتكون بشكل كامل إلا في بداية سبتمبر/أيلول. ولذلك فإن إعداد هذا التقرير خضع لقيود زمنية صارمة. وسيجري إقرار دورات زمنية أطول تستغرق ١٢–١٨ شهراً لإعداد الطبعات السنوية من التقرير خلال السنوات القليلة القادمة. ويحدد التقرير معالم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الستة المتفق عليها في داكار، ويسلط الضوء على السياسات والاستراتيجيات الفعالة، وينبّه المجتمع العالمي إلى التحديات الناشئة التي تتطلب العمل والتعاون. وبالنظر إلى أن التقرير يستند إلى أحدث البيانات المتاحة، فإنه يعرض إطاراً حافزاً للإصلاح.

إن أهداف التعليم للجميع تكتسي أهمية بالغة. وما لم يكن هناك تقدم دائم وثابت نحو تحقيقها، فإنه لا يمكن القول بأن التنمية آخذة مجراها. ويبيّن التقرير أن التحدي الذي يواجه أمم العالم ما زال كبيراً. وعلى الرغم من أن عمليات التخطيط جارية بالفعل، فإن الحاجة تدعو إلى تعزيزها. ويعتبر الالتزام الوطني من جانب الحكومات والمجتمع المدني معاً عاملاً رئيسياً لتحقيق هذه الأهداف، بيد أن عنصري التكاليف والموارد يندرجان أيضاً ضمن الاعتبارات الأساسية. وعلى الرغم من أن غالبية البلدان ستكون قادرة على تحمل هذه التكاليف وتدبير الموارد اللازمة، فإن التقرير يدل على أن هناك أقلية هامة من البلدان ستعجز عن ذلك إذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة. وإزاء هذا الوضع فإن المجتمع الدولي لم يُثبت حتى الآن، وعلى نحو كاف، التزامه الخاص في هذا الصدد. ذلك أنه على الرغم من الوعود الرائعة، فإن سجل المعونة (المعونة الإجمالية وكذلك المعونة للتعليم) خلال التسعينات كان مخيباً للآمال وباعثاً على القلق في آن واحد. ومنذ مؤتمر داكار أصبحت مسألة التعليم، ولا سيما التعليم الأساسي، تحظى بمزيد من الاهتمام على الصعيد الدولي، غير أنه ما زال الأمر يقتضي بذل الكثير من الجهود لضمان أن تكون تدفقات المعونة كافية ومناسبة من حيث توقيتها وموجهة توجيهاً جيداً. ويجب أن تكون ممارسات المستقبل مختلفة عن ممارسات الماضي إذا ما أريد الوفاء بمسؤولياتنا المشتركة وتحقيق أهداف التعليم للجميع. وهذا هو التقرير الأول الذي يصدر في إطار تقليد جديد لإعداد التقارير، وهو تقليد سيساعدنا – وأنا واثق من ذلك – على تحقيق تلك الأهداف.

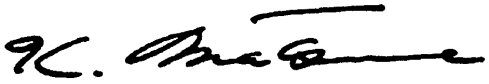

كويشيرو ماتسورا
المدير العام لليونسكو

ملخص

التعليم للجميع: هل يتقدم العالم في المسار الصحيح؟
يتناول هذا التقرير الفرص المتاحة للتعلّم. وهو يهدف أساساً إلى تقييم مدى انتفاع جميع الأطفال والشباب والكبار في جميع أنحاء العالم بالمزايا المرتبطة بالتعليم، فضلاً عن تقييم مدى الوفاء بالتعهدات التي قطعت منذ عامين في أبريل/نيسان ٢٠٠٠ أثناء "المنتدى العالمي للتربية" الذي عُقد في داكار. وهو يقدم إجابة مؤقتة عن السؤال عمّا إذا كان العالم يسير قُدُماً نحو تحقيق هدف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥.

لقد اتفق المشاركون في المنتدى العالمي للتربية (٢٠٠٠) على ستة أهداف للتعليم للجميع اعتُبرت أساسية ويمكن بلوغها وتحقيقها إذا ما توافر الالتزام القوي والعزيمة الصادقة على الصعيد الدولي. ويعلن "إطار عمل داكار" أنه بحلول عام ٢٠١٥ سيُتاح لجميع الأطفال في السن المدرسية الالتحاق بتعليم مجاني ذي نوعية مقبولة وأنه ستتم إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم. وستخفض مستويات الأمية في أوساط الكبار بمقدار النصف، وستشهد الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة زيادة كبيرة، وسيطرأ تحسن على كافة الجوانب النوعية للتعليم. وفي سنة ٢٠٠٠ أيضاً، تم الاتفاق على "الأهداف الإنمائية للألفية" وحُدد هدفان منها – تحقيق تعميم التعليم الابتدائي وإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي – على أنهما عاملان أساسيان للقضاء على الفقر المدقع.

يعرض هذا التقرير الموجز أهم نتائج تقرير عام ٢٠٠٢.
ويمكن الحصول على التقرير الكامل من اليونسكو، أو الاطلاع عليه على موقع الويب www.unesco.org/education/efa.

ويتألف التقرير من ستة أجزاء. فالفصل ١ يعيد التأكيد على الأسباب التي تجعل التعليم للجميع يكتسي مثل هذه الأهمية البالغة. ويطلعنا الفصل ٢ على مدى التقدم المحرز والإمكانات المتاحة لتحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع. ويتناول الفصل ٣ مدى الاستجابة الدولية للدعوة إلى إعداد خطط عمل وطنية للتعليم للجميع، وإشراك المجتمع المدني في عملية التخطيط، ومدى التصدي للتحديات الخاصة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وبحالات النزاع والطوارئ. ويتضمن الفصل ٤ تقديراً للتكاليف التي يتطلبها تحقيق أهداف التعليم للجميع ومدى توافر الموارد اللازمة لتغطية هذه التكاليف. ويستطلع الفصل ٥ ما إذا كان يجري الوفاء بالتعهدات الدولية المقطوعة أثناء منتدى داكار وبعده، كما يستطلع الوسائل المستخدمة في هذا الصدد. وأخيراً، يتناول الفصل ٦ بعض هذه العناصر مجتمعة كأساس للتطلع إلى المستقبل ولتحديد الإمكانات المتاحة للإبقاء على هذا الزخم الذي أحدثه "المنتدى العالمي للتربية".

ويعتمد التقرير على البيانات الواردة في الملحق الإحصائي والبيانات المستمدة من مجموعة كبيرة من المصادر الأخرى. وهذه البيانات ضرورية لمعرفة ما إذا كان هناك تقدم، ولتحديد الفجوات الخطيرة في معلوماتنا، ولتقدير الاتجاهات السابقة وآفاق المستقبل. بيد أن عملية إعداد هذا التقرير أبرزت وجود نقص كبير في معلوماتنا. ومن ذلك، على سبيل المثال، أنه لا توجد هناك بيانات عن المعدلات الصافية للتسجيل في التعليم الابتدائي لعام ١٩٩٩ بالنسبة لأكثر من ٧٠ بلداً. وليس هناك سوى قدر محدود من التحليلات المقارنة عن السياسات والخطط التعليمية. والمعلومات القطرية المتاحة عن تمويل التعليم قليلة. وما زال الاضطراب يسود قاعدة البيانات عن المعونات الخاصة بالتعليم بسبب مشكلات ذات طابع مفاهيمي وعدم المواءمة في تقديم المعلومات. ولئن كان ما زال هناك مجال لاتخاذ قرارات مدروسة، فإن تحسين المراقبة في هذا المجال سيتطلب استثماراً إضافياً في عمليات جمع البيانات وتحليلها، وفي البحوث وعمليات التقييم المتصلة بالسياسات العامة.

الأهداف الانمائية للألفية في مجال التعليم

الغاية ٢ – تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الهدف ٣ – كفالة تمكّن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥.

الغاية ٣ – تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف ٤ – إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥.

المصدر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ٣٢٦/٥٦، الصادر في ٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١.

أهداف داكار الستة

٧ – إننا نلتزم جماعيا في هذا الإعلان بالسعي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توسيع وتحسين الرعاية والتربية الشاملتين في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثرا وأشدهم حرماناً؛
- العمل على أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الالتحاق بتعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم، مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة؛
- ضمان تلبية حاجات التعلّم لجميع النشء والكبار من خلال الانتفاع المتكافىء ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات الحياتية وبرامج المواطنة؛
- تحقيق تحسين بنسبة ٥٠ في المائة في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام ٢٠١٥، ولا سيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار؛
- إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد؛
- تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج معترفا بها ويمكن قياسها، لا سيما في القدرات القرائية والحسابية والمهارات الحياتية الأساسية.

المصدر: إطار عمل داكار، التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية، النص الذي اعتمده المنتدى العالمي للتربية (داكار، السنغال، ٢٦–٢٨ أبريل/نيسان ٢٠٠٠)، باريس، اليونسكو، ٢٠٠٠، الفقرة ٧.

١ – "التعليم للجميع" عامل للتنمية

©UNESCO/Jean Mohr

فكفالة الحق في التعليم تعزز فرص الناس في الحصول على حقوقهم الأخرى وتمتعهم بها.

بالنسبة للعاملين من أجل التعليم وللمستفيدين منه، فإن القيمة الحقيقية للتعليم تبدو جلية وظاهرة للعيان. ولكن يظل من المهم توضيح قيمة التعليم بالنسبة للمسؤولين عن اعتماد الخيارات الصعبة بشأن الأولويات والإصلاحات وتخصيص الموارد، سواء داخل الحكومات الوطنية وحكومات الولايات أو في وكالات التمويل الدولية. فهل أن الأهداف الستة للتعليم للجميع، كلا على حدة أو مجتمعة، تكتسي حقاً أهمية بالغة؟ ثمة ثلاثة أجوبة هامة عن هذا السؤال.

التعليم باعتباره حقا للإنسان

الحق في التعليم حق منصوص عليه بكل وضوح في المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨). وهذا يشكل اعترافاً بالقيمة الإنسانية الجوهرية للتعليم، وهو اعتراف يقوم على أسس أخلاقية وقانونية راسخة. ومن هذه الناحية، فإن التعليم يمثل أيضاً وسيلة لا غنى عنها لتحرير وحماية حقوق الإنسان الأخرى من خلال توفير الدعائم اللازمة لضمان الصحة الجيدة والحرية والأمن والرفاه الاقتصادي والمشاركة في النشاط الاجتماعي والسياسي. فكفالة الحق في التعليم تعزز فرص الناس في الحصول على حقوقهم الأخرى وتمتعهم بها.

لقد شهدت السنوات الأخيرة تزايداً في التأييد لاعتماد نهج يقوم على مبدأ الحقوق، وذلك مما يشكل أساساً لإجراء تقييمات مقارنة للتقدم المحرز على الصعيد الوطني إزاء التعهدات الدولية، بما في ذلك التعهدات المقطوعة في داكار. فضمان الحق في التعليم هو التزام يقع على عاتق الحكومات ويقتضي منها أن تترجم تعهداتها الدولية إلى تشريعات توفر المستند القانوني لمواطنيها. وما لم يكن هناك تشريع فإن من الصعب متابعة الالتزامات وتأمين الوفاء بها، ومن ثم فإن حفز الحكومات على وضع وتحديث التشريعات الوطنية يعتبر عاملاً أساسياً لتنفيذ "إطار عمل داكار".

التعليم والقدرات البشرية

طرأ في السنوات العشرين الماضية تحوّل كبير في التفكير بشأن التنمية البشرية، وكان أمارتيا سين أحد الدعاة البارزين لهذا التحول. ومن أجل تأمين التخلي عن التركيز الضيق على مبدأ نمو الدخل الفردي كمؤشر أساسي على نجاح السياسات الإنمائية، فقد برز إطار جديد يشدد على المدى الذي تم بلوغه في تعزيز قدرات الناس وفي توسيع الخيارات المتاحة لهم للتمتع بالحريات التي تعطي للحياة معناها وقيمتها. وهذه الحريات تشمل حقوق الناس في الحصول على الموارد التي تمكّنهم من تجنب المرض وتكفل لهم احترام الذات والتغذية الجيدة وسبل العيش المستديم والتمتع بعلاقات سلمية فيما بينهم.

وفي هذا الإطار، يعتبر التعليم أمراً هاماً لثلاثة أسباب على الأقل. ويتمثل السبب الأول في أن المهارات المكتسبة من التعليم الأساسي، مثل القدرة على القراءة والكتابة، تنطوي بحد ذاتها على قيمة كبيرة باعتبارها نتيجة أساسية من نتائج التنمية. والسبب الثاني هو أن التعليم يمكن أن يساعد على تحاشي جوانب أخرى أكثر سلبية في الحياة. فعلى سبيل المثال، سيؤدي التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي إلى الحد من تشغيل الأطفال. وأما السبب الثالث فهو أن التعليم يضطلع بدور قوي في تمكين الفئات السكانية التي تعاني من أوجه حرمان متعددة. وبذلك فإن النساء اللواتي حصلن على التعليم يمكنهن أن يعشن حياة أفضل وأطول من حياتهن بدون تعليم. وبهذا المعنى، فإن للتعليم الشامل والمتاح للجميع، بغض النظر عن الطبقة أو الطائفة الاجتماعية أو الجنس، تأثيراً قوياً في معالجة العوائق الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع المعني، كما أنه يمثل عاملاً أساسياً في تحقيق الحريات الإنسانية.

التعليم والأهداف الإنمائية الأخرى

عندما يكون هناك إقرار بحق جميع الناس في الحصول على التعليم ويكون تأثير التعليم عنصراً أساسياً في مفهومنا الخاص بالتنمية، فإن هذا يعني بالضرورة أنه يجب تعميم توفير مستوى أساسي من التعليم للجميع. وهذه مسألة واضحة ولا جدال فيها. ولكن هذا الاستنتاج لا يكفي بحد ذاته للإجابة عن السؤال عن مستوى التعليم الذي ينبغي تعميمه. غير أنه سيساعدنا في هذا الصدد أن نفهم العلاقة بين التعليم وغيره من الأهداف الإنمائية، ولا سيما من حيث تعريف التعليم باعتباره عاملاً من العوامل الإنتاجية.

وعلى الرغم من وجود عدد من المشكلات المنهجية فإن هناك مجموعة من الشواهد الدولية القوية التي تثبت أن التعليم يحسن الإنتاجية على مستوى العمالة الذاتية في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. والعديد من المنافع يتم تحقيقها عن طريق التعليم، وذلك مما يستلزم من خمس إلى ست سنوات على الأقل من تلقي تعليم ابتدائي جيد لكامل الوقت. وللتعليم الابتدائي الجيد أيضاً تأثير إيجابي فيما يخص تخفيض معدلات الخصوبة وتحسين الغذاء وتشخيص الأمراض بصورة مبكرة وعلى نحو أكثر فعالية. وثمة علاقة قوية بين التعليم ومتوسط العمر المتوقع. فالآباء – ولا سيما النساء – الذين حصلوا على قدر أكبر من التعليم يتمتع أبناؤهم بصحة أفضل وحياة أطول. وهذا الشاهد البسيط يكشف عن أوجه الترابط بين مكونات التنمية البشرية ويدعم إلى حد كبير الدعوة إلى الاستثمار في مجال التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك الآن نمطاً جديداً من نماذج النمو الاقتصادي يجعل من الموارد البشرية عاملاً رئيسياً في زيادة عائدات التنمية.

ثالوث قوي من الحجج

تمثل الحقوق والحريات ومنافع التنمية ثالوثاً قوياً من الحجج المؤيدة للتعليم للجميع. فهذه العناصر الثلاثة مجتمعة تثبت عملياً أن هناك تطابقاً جوهرياً بين التعليم للجميع والتنمية وأن كل هدف من أهداف التعليم للجميع يتيح إمكانات مستقلة لتأمين المكاسب الأخرى. وتبقى المهمة الملقاة على عاتق البلدان هي الإقرار بصحة هذه الحجج، ومن ثم تحديد أولوياتها المتميزة في مجال السياسة العامة وتحديد السبل التي ينبغي لها أن تسلكها لتحقيق جميع أهداف التعليم للجميع وما يتصل بالتعليم من الأهداف الإنمائية للألفية.

تمثل الحقوق والحريات ومنافع التنمية ثالوثاً قوياً من الحجج المؤيدة للتعليم للجميع.

٢ – التقدم نحو الأهداف

هل يتقدم العالم في المسار الصحيح؟

قرابة ثلث سكان العالم يعيشون في بلدان سيظل تحقيق أهداف التعليم للجميع يمثل فيها حلماً أكثر منه مقترحاً واقعياً، ما لم تُبذل جهود قوية ومنسقة لهذه الغاية.

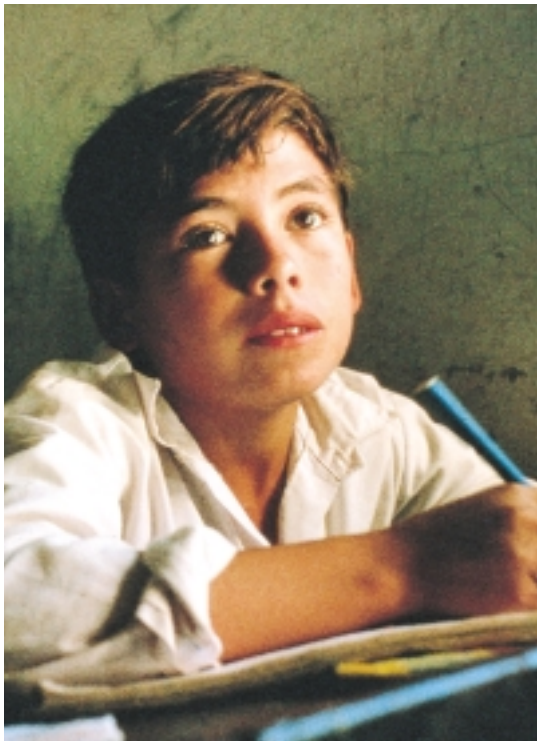

©UNESCO/Vidal

يمكن رصد التقدم المحرز في تحقيق التعليم للجميع بطريقتين رئيسيتين. وتتمثل الأولوية هنا في تسجيل وتفسير التقدم المحرز على الصعيد الوطني في تحقيق كل هدف من أهداف التعليم للجميع على حدة، وفي تحقيق مجموعة الأهداف الستة ككل، إن كان ذلك ممكناً. غير أن من المهم أيضاً رصد الوسائل المعتمدة لتحقيق هذه الغايات، بما في ذلك وضع التشريعات والسياسات والخطط وتخصيص الموارد وتنفيذ البرامج وتحديد مستويات المساعدة الدولية، وفقاً للتعهدات المقطوعة في داكار وفي الاتفاقات الرئيسية الأخرى.

إن هذا التقرير يؤكد من جديد التشخيص الذي توصل إليه "المنتدى العالمي للتربية" من أن قرابة ثلث سكان العالم يعيشون في بلدان سيظل تحقيق أهداف التعليم للجميع يمثل فيها حلماً أكثر منه مقترحاً واقعياً، ما لم تُبذل جهود قوية ومنسقة لهذه الغاية. والبلدان المهددة أكثر من غيرها في هذا المجال توجد أساساً في جنوب وغرب آسيا وفي افريقيا جنوب الصحراء وفي منطقة الدول العربية وشمال افريقيا. والبلدان ذات الأعداد الضخمة من السكان في شرق آسيا وفي المحيط الهادي تشهد حالياً بعض التقدم ولكنها لن تتمكن من تحقيق التعليم للجميع ما لم تضاعف جهودها في هذا السبيل، في حين أن بعض البلدان الأخرى في أوروبا الوسطى والشرقية، وهي بلدان ذات تقليد غني في مجال التعليم، معرضة للتراجع عن الأهداف التي تم تحقيقها.

وإذا ما أُجري تحليل لتشكيلة المؤشرات الكمية الثلاثة المتعلقة بالمعدل الصافي للتسجيل في التعليم الابتدائي[١]، ومستويات محو أمية الكبار، والتكافؤ بين الجنسين في المعدل الإجمالي للتسجيل في التعليم الابتدائي[٢]، من حيث المسافة التي ما زال يتعين قطعها لبلوغ كل هدف من أهداف التعليم للجميع، واستناداً إلى أحدث البيانات المتاحة، مع تقييم للاتجاهات ومستويات التقدم المحرز خلال عقد التسعينات، فإنه يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية فيما يخص ١٥٤ بلداً تتوافر بيانات بشأنها (الشكل ١):

- حقق ٨٣ بلداً الأهداف الثلاثة، أو أن من المرجح أن تحققها بحلول عام ٢٠١٥.
- أحرز ٤٣ بلداً تقدماً خلال التسعينات، ولكن من المرجح أنها لن تتمكن من تحقيق هدف واحد على الأقل بحلول عام ٢٠١٥.
- يواجه ٢٨ بلداً احتمالاً كبيراً للعجز عن تحقيق أي من الأهداف الثلاثة.

وتمثل الفئة الأولى من فئات البلدان الثلاث هذه ٣٢,٤٪ من سكان العالم، وتشمل جميع بلدان أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وآسيا الوسطى، و ٨٧٪ من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، و ٨١٪ من بلدان شرق آسيا والمحيط الهادي، و٦٩٪ من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتندرج أربعة من البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان – [E9][٣] بنغلاديش والصين ومصر واندونيسيا – في المجموعة الثانية التي تمثل نسبة ٣٥,٨٪ من مجموع سكان العالم. وأما المجموعة الثالثة المعرضة لاحتمال كبير في العجز عن تحقيق الأهداف المذكورة فهي تتألف أساساً من بلدان افريقيا جنوب الصحراء، بالإضافة إلى باكستان والهند. وتضم مجموعة البلدان هذه ما يزيد قليلاً على نسبة ٢٥٪ من مجموع سكان العالم. وهنا يكمن أكبر تحد في مجال التعليم للجميع.

(١) يتضمن الملحق أحدث البيانات الإدارية السنوية التي جمعها معهد اليونسكو للإحصاء عن السنة الدراسية التي بدأت في عام ١٩٩٩.

(٢) المعدل الصافي للتسجيل هو عدد التلاميذ في فئة العمر الرسمية للتعليم معبراً عنه كنسبة مئوية من مجموع عدد السكان في تلك الفئة العمرية.

(٣) المعدل الإجمالي للتسجيل يشير إلى مجموع عدد التلاميذ المسجلين في صف أو مرحلة أو مستوى من التعليم، بغض النظر عن العمر، معبراً عنه كنسبة مئوية من مجموع عدد السكان في الفئة العمرية المناظرة لذلك المستوى التعليمي، في سنة دراسية معينة.

الشكل ١ – تقييم مدى تحقيق أهداف داكار، بحسب المناطق

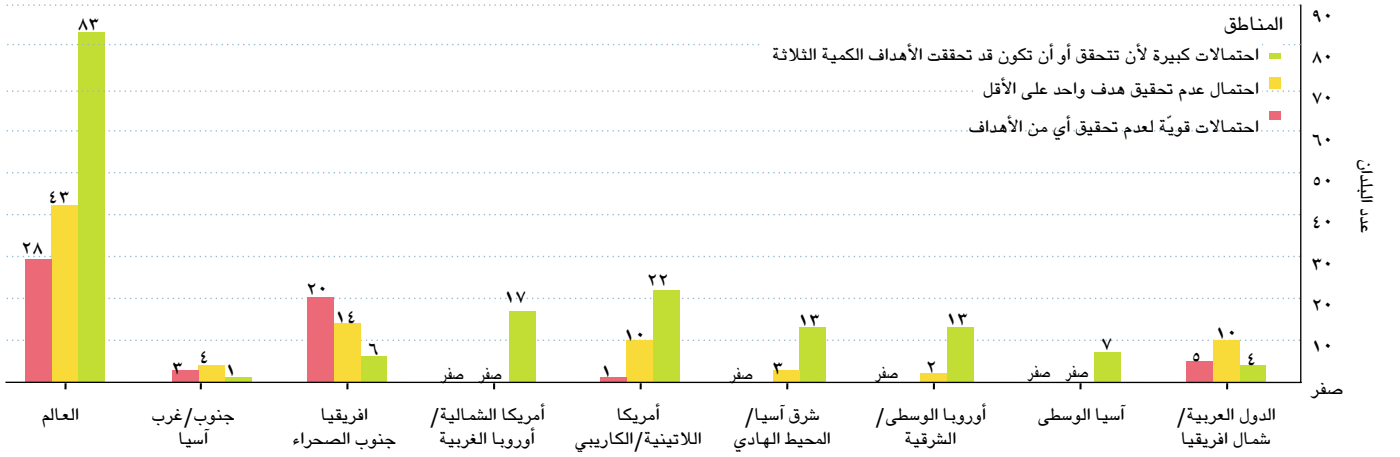

المصدر: تقرير الرصد، الجدول ٧، ١٩.

تعميم التعليم الابتدائي

أثناء فترة الصعوبات الاقتصادية في الثمانينات، تباطأ معدل التوسع في نظم التعليم المدرسي، بالمقارنة بالعقدين السابقين. ولكن في التسعينات، تسارع من جديد ارتفاع معدل التسجيل في المدارس في جنوب وغرب آسيا، والدول العربية وشمال افريقيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، بينما بقي بطيئا في بلدان افريقيا جنوب الصحراء، وفي آسيا الوسطى، وانخفض في بعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. وفي نهاية العقد، كانت أكثرية البلدان التي يقل فيها المعدل الإجمالي للتسجيل عن ٧٠٪ موجودة في منطقة افريقيا جنوب الصحراء. وأفيد عن انخفاض المعدلات بصورة بالغة في كل من أنغولا وبوركينا فاسو وبوروندي وإريتريا وغينيا والنيجر وسييراليون والسودان وجمهورية تنزانيا المتحدة. ولكن المعدل الإجمالي للتسجيل زاد على ١٠٠٪ في ٨٥ بلدا من بلدان العالم، مما يدل على وجود تسجيل متأخر في المدارس ومعدلات عالية للرسوب.

واستناداً إلى بيانات سنة ١٩٩٩، وهي آخر سنة تتوافر إحصاءات عنها، يُقدّر أنه كان هناك ١١٥,٤ مليون طفل في السن المدرسية غير ملتحقين بالمدارس، من بينهم ٥٦٪ من البنات. وعلى ذلك فإنه لم يطرأ سوى تغيّر ضئيل، أو أنه لم يطرأ أي تغيّر، على رقم الـ ١١٣ مليوناً الذي ذُكر في داكار بالنسبة لسنة ١٩٩٨. وكان قرابة ٩٤٪ من هؤلاء الأطفال يعيشون في البلدان النامية. وكانت أقل البلدان نمواً تضم ثلث مجموع هؤلاء الأطفال، في حين كانت مجموعة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان (E9) تضم ٤٩٪ من هذا المجموع. وكان ما يزيد قليلاً على ثلث هؤلاء الأطفال يعيشون في بلدان افريقيا جنوب الصحراء، وثلث آخر في جنوب وشرق آسيا، و١٣٪ في بلدان شرق آسيا والمحيط الهادي (الشكل ٢).

وفي التسعينات عاد معدل التسجيل في المدارس إلى التزايد بسرعة في جنوب وغرب افريقيا وفي الدول العربية وشمال افريقيا وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، وظل بطيئاً في بلدان افريقيا جنوب الصحراء وفي آسيا الوسطى، في حين تراجعت مستويات التسجيل في بعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. وفي نهاية العقد كانت البلدان ذات المعدلات الإجمالية للتسجيل في التعليم التي تقل عن ٧٠٪ مركّزة في منطقة افريقيا جنوب الصحراء.

ثمة مجموعة من البلدان معرضة لاحتمال كبير في العجز عن تحقيق الأهداف المذكورة، وهي تتألف أساساً من بلدان افريقيا جنوب الصحراء، بالإضافة إلى باكستان والهند. وتضم مجموعة البلدان هذه ما يزيد قليلاً على نسبة ٢٥٪ من مجموع سكان العالم. وهنا يكمن أكبر تحد في مجال التعليم للجميع.

الشكل ٢ – نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس: التوزيع بحسب المناطق (١٩٩٩/٢٠٠٠)

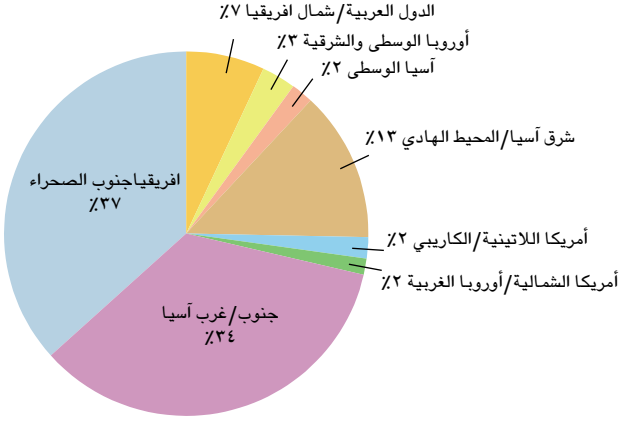

المصدر: تقرير الرصد، الملحق، الجدول ١٣.

الجدول ١ – الاتجاهات في المعدل الإجمالي للتسجيل، بحسب الجنس والمناطق (في ١٩٩٠ و١٩٩٩)*

	البنات	الصبيان	مؤشر التكافؤ بين الجنسين (نسبة البنات إلى الصبيان)
العالم	٩٣,١	١٠٥,٥	٠,٨٨
	٩٦,٥	١٠٤,٠	٠,٩٣
البلدان الصناعية	١٠٤,٦	١٠٤,٦	١,٠٠
	١٠١,٥	١٠٢,٥	٠,٩٩
البلدان النامية	٩١,٨	١٠٦,٦	٠,٨٦
	٩٦,٢	١٠٤,٧	٠,٩٢
البلدان التي في مرحلة انتقالية	٩١,٦	٩١,٨	١,٠٠
	٩٠,١	٩١,٤	٠,٩٩
الدول العربية	٧٠,٨	٨٩,٧	٠,٧٩
	٨٥,٠	٩٧,٠	٠,٨٨
آسيا الوسطى	٨٧,٨	٨٦,٤	١,٠٢
	٨٨,٠	٨٩,٠	٠,٩٩
أوروبا الوسطى/الشرقية	٩٩,٦	١٠٣,٩	٠,٩٦
	٩٢,٦	٩٦,١	٠,٩٦
شرق آسيا/المحيط الهادي	١١٣,٥	١١٩,٩	٠,٩٥
	١٠٥,٩	١٠٥,٥	١,٠٠
أمريكا اللاتينية/الكاريبي	١٠٣,١	١٠٥,٤	٠,٩٨
	١٢٤,٥	١٢٧,٥	٠,٩٨
أمريكا الشمالية/أوروبا الغربية	١٠٥,٣	١٠٥,٤	١,٠٠
	١٠١,٦	١٠٢,٧	٠,٩٩
جنوب/غرب آسيا	٧٨,٤	١٠٤,٢	٠,٧٥
	٩٠,٠	١٠٧,٨	٠,٨٤
افريقيا جنوب الصحراء	٦٨,٣	٨٦,٧	٠,٧٩
	٧٦,٣	٨٦,٠	٠,٨٩

* تشير السطور المظلّلة إلى معدلات ١٩٩٠، وغير المظلّلة إلى معدلات ١٩٩٩.

إن أحد المعايير الرئيسية لتعميم التعليم الابتدائي يتمثل في تحقيق معدلات صافية للتسجيل في المدارس تقارب الـ ١٠٠. وطبقاً لهذا المعيار فإنه لن يتمكن من تحقيق هذا الهدف سوى البلدان التي تشهد مستويات عالية من الالتحاق بالمدارس بين الأطفال في السن المدرسية الرسمية. وأما النظم التعليمية التي يلتحق فيها بالمدارس عدد كبير من الأطفال الذين تجاوزوا السن المدرسية الرسمية فإنها تشهد في كثير من الأحيان معدلات عالية للتسرب قبل الوصول إلى الصف الخامس. وتبيّن حالة بلدان مثل أوغندا وغينيا الاستوائية، حيث يبلغ معدل البقاء[٤] على التوالي ٤٥٪ و ١٦٪، مدى الصعوبة التي تواجهها النظم التعليمية، ذات الأعداد الكبيرة من التلاميذ المستجدين الذين تجاوزوا السن الرسمية للتسجيل، في استبقاء الأطفال في المدارس. وينطبق هذا القول بوجه خاص على الفتيات. وفي المقابل، ثمة بلدان مثل جيبوتي وبوركينا فاسو والنيجر توجد فيها معدلات بقاء مرتفعة، ولكن التعليم غير موفر فيها إلا لنسبة صغيرة من الأطفال في السن المدرسية.

ما هي إمكانيات تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؟ يتبيّن من تحليل بيانات التسجيل الصافي في التعليم لـ ١٢٨ بلداً[٥] أن المعدلات الصافية للتسجيل في ٥٠ بلداً منها تبلغ أو تتجاوز نسبة ٩٥٪، ويمكن القول إن هذه البلدان قد حققت تعميم التعليم الابتدائي. وبالنسبة للبلدان الـ ٧٨ الأخرى يمكن طرح أربع فرضيات. فالبلدان التي تبلغ فيها المعدلات الصافية للتسجيل نسبة ٨٠٪ أو أكثر من ذلك، والتي تستطيع مواصلة التقدم بنفس النسق الذي كان عليه في التسعينات، يرجح أنها ستتمكن من تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. غير أن هناك ١٦ بلداً حققت تقدماً خلال التسعينات ولكن المعدلات الصافية للتسجيل فيها تقل عن ٨٠٪، ومن غير المرجح أن تتمكن هذه البلدان من تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. وثمة ٢٠ بلداً ابتعدت عن الهدف خلال التسعينات على الرغم من وجود معدلات صافية للتسجيل تزيد على ٨٠٪، وسيتعين عليها أن تضاعف جهودها لبلوغ الهدف المنشود. وهناك ٢١ بلداً تواجه أكبر تحدّ نظراً لأن المعدلات الصافية للتسجيل فيها تقل عن ٨٠٪، ولأنها تسير في اتجاه يزيدها ابتعاداً عن تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي.

المساواة بين الجنسين

طرأ في جميع بلدان العالم تحسن على مستوى التحاق البنات بالتعليم الابتدائي خلال التسعينات (الجدول ١). فقد ازدادت المعدلات الصافية لتسجيل البنات بمقدار ٣ نقاط مئوية، فارتفعت من ٩٣,١٪ في ١٩٩٠ إلى ٩٦,٥٪ في ١٩٩٩، في حين انخفضت المعدلات الإجمالية لتسجيل الصبيان خلال الفترة ذاتها من ١٠٥,٥٪ إلى ١٠٤٪. وتحسن مؤشر التكافؤ بين الجنسين[٦] في جميع المناطق وفي قرابة ثلثي الـ ٩٢ بلداً التي تتوافر بيانات بشأنها. بيد أن مؤشر التكافؤ بين الجنسين ظل بوجه عام أقل من ٠,٩، وكان راجحاً لصالح الصبيان في جنوب وشرق آسيا والدول العربية وافريقيا جنوب الصحراء.

وإذا ما اعتُبر أن مؤشراً للتكافؤ بين الجنسين يتراوح بين ٠,٩٧ و١,٠٣ هو دليل على إزالة التفاوت بين الجنسين، فإنه يمكن القول إن ٨٦ من الـ ١٥٣ بلداً التي تتوفر بشأنها بيانات مفصلة عن المعدل الإجمالي للتسجيل في التعليم قد حققت هذا الهدف. ومن المرجح أن يتمكن ١٨ من البلدان الـ ٦٧ الباقية من تحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٥ (ولكن ليس بحلول عام ٢٠٠٥)، وذلك استناداً إلى مستوى التقدم الذي حققته هذه البلدان خلال التسعينات وإلى المسافة التي كانت تفصلها عن المستوى المستهدف لمؤشر التكافؤ بين الجنسين في عام ٢٠٠٠. ومن بين الـ ٤٩ بلداً الباقية يوجد أقل من ٥٠٪ بقليل في افريقيا جنوب الصحراء. وهناك أيضاً عدد من البلدان في أمريكا اللاتينية والكاريبي يرجح فيها مؤشر التكافؤ بين الجنسين لصالح البنات.

(٤) تسعة من أكثر بلدان العالم سكاناً: اندونيسيا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش والصين ومصر والمكسيك ونيجيريا والهند. وتضم هذه البلدان مجتمعة أكثر من ٥٠٪ من مجموع سكان العالم.

(٥) معدل البقاء هو النسبة المئوية لفوج التلاميذ الذين يدخلون معاً في الصف الأول من التعليم الابتدائي ويصلون إلى صف معين (الصف الخامس، على سبيل المثال) أو إلى الصف الأخير من المرحلة التعليمية سواء مع أو بدون إعادة لأحد الصفوف.

(٦) استُخدمت في هذا الاستقصاء البيانات الإدارية السنوية التي جمعها معهد اليونسكو للإحصاء عن السنة الدراسية التي بدأت في ١٩٩٩ وكذلك بيانات مستمدة من "تقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠".

أما البيانات المتعلقة بالتعليم الثانوي والموزعة بحسب الجنس فإنها أقل توافراً. ولئن كانت مشاركة البنات في هذه المرحلة التعليمية آخذة في التزايد، فإنه يظل من الثابت أنه عندما يكون هناك تفاوت كبير بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي فإن هذا التفاوت يتفاقم في مرحلة التعليم الثانوي؛ ومن هنا فإن بعض أدنى المستويات لالتحاق البنات بالتعليم الثانوي توجد في افريقيا الوسطى والغربية.

إن الهدف المقرر لعام ٢٠٠٥ يمثل تحدياً كبيراً. بيد أنه توجد هناك سياسات يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي هام على إلحاق البنات بالتعليم الثانوي واستبقائهن فيه في الأجل القصير. وستكون هذه القضايا أحد الموضوعات الرئيسية لتقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٣.

محو أمية الكبار

لقد طرأ تطور جذري على مفهوم محو الأمية منذ "المؤتمر العالمي حول التربية للجميع" الذي عُقد في جومتيين في عام ١٩٩٠. وصار يُنظر الآن إلى محو الأمية على أنه "متعدد الأنواع" ويتعلق بمجموعة من الأوضاع الحياتية وسبل العيش، وأصبح محو الأمية يختلف بحسب الغرض والسياق والفائدة والبرنامج والإطار المؤسسي. بيد أن التقدم في تحديد مفهوم محو الأمية لم يكن مشفوعاً بإعطاء محو الأمية أولوية مناسبة في السياسة العامة وعلى مستوى تخصيص الموارد، ويعزى ذلك جزئياً إلى أن الحكومات تنظر إلى التوسع في توفير التعليم الابتدائي على أنه يشكل العامل الرئيسي في القضاء على الأمية.

ومع ذلك فإنه يجري حالياً إحراز تقدم، ولو ببطء، نحو زيادة نسب الرجال والنساء المتعلمين ممن تزيد أعمارهم على ١٥ عاماً. فقد ارتفعت نسبة الراشدين المتعلمين من قرابة ٧٠٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٨٠٪ في عام ٢٠٠٠. ومن حيث الأرقام المطلقة فإن المكاسب تعتبر متواضعة، إذ انخفض عدد الأشخاص الذين ينطبق عليهم تعريف الأمي من ٨٧٠ مليوناً في عام ١٩٨٠ إلى ٨٦٢ مليوناً في عام ٢٠٠٠، وذلك مما يعكس معدلات عالية للنمو السكاني خلال السنوات العشرين الماضية. والتفاوت بين الجنسين كبير، وهو آخذ في الانخفاض، ولكن بصورة بطيئة. وثلثا الأميين هم من النساء.

وكان أكثر من ثلث الأميين، المقدر عددهم بـ ٨٦٢ مليوناً في عام ٢٠٠٠، يعيشون في الهند (الشكل ٣). وكانت الصين وباكستان وبنغلاديش مجتمعة تضم نسبة ٢٧٪ أخرى، وذلك مما يعني أن ٦١٪ من الناس المفتقرين إلى التعليم يعيشون في أربعة من أشد بلدان العالم كثافة سكانية. واستناداً إلى الاتجاهات الراهنة، وعلى افتراض عدم حدوث تغيير في السياسات والأوضاع الحالية، فإنه يُقدر أن هذه البلدان الأربعة ستكون لها نسب مماثلة تقريباً لنسبها الحالية من إجمالي الـ ٨٠٠ مليون شخص الذين يُتوقع أن يظلوا أميين في عام ٢٠١٥.

وإذا ما اقتصر التحليل على محو أمية الشباب (من سن ١٥–٢٤ عاماً)، ومع افتراض حدوث توسع في التعليم الابتدائي، فمن المقدر أنه سيكون هناك ١٠٧ ملايين من الشباب الأميين في عام ٢٠١٥ (منهم ٦٧ مليوناً من الإناث) بالمقارنة بعدد الشباب الأميين في عام ٢٠٠٠ البالغ ١٤٠ مليوناً (منهم ٨٦ مليوناً من الإناث).

واستناداً إلى تحليل للبيانات المتعلقة بـ ٩٧ بلداً كانت فيها نسب المتعلمين في عام ٢٠٠٠ تقل عن ٩٥٪، فإن من المرجح أن يتمكن ١٨ بلداً منها من بلوغ هدف داكار، وذلك استناداً إلى التقدم الذي حققته هذه البلدان خلال التسعينات. ومن بين الـ ٧٩ بلداً الباقية، هناك ٤٠ بلداً تقل فيها نسب المتعلمين عن ٧٠٪ ويُتوقع، استناداً إلى معدلات التقدم الأخيرة، أن تعجز هذه البلدان عن تحقيق هدف داكار. ويوجد اثنان وعشرون من هذه البلدان في افريقيا جنوب الصحراء، وثمانية في منطقة الدول العربية وشمال افريقيا، وأربعة في جنوب وغرب آسيا.

لقد طرأ تطور جذري على مفهوم محو الأمية منذ "المؤتمر العالمي حول التربية للجميع" الذي عُقد في جومتيين في عام ١٩٩٠.

كان أكثر من ثلث الأميين، المقدر عددهم بـ ٨٦٢ مليوناً في عام ٢٠٠٠، يعيشون في الهند.

الشكل ٣ – توزيع الأميين من الكبار (٢٠٠٠)

٢٠٠٠، المجموع: ٨٦٢ مليونا

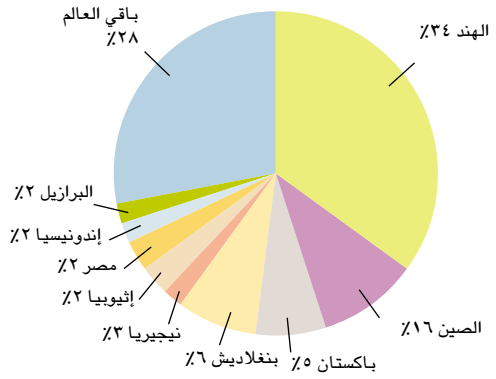

المصدر: تقرير الرصد، الملحق، الجدول ٢.

يمثل عقد الأمم المتحدة القادم لمحو الأمية (٢٠٠٣–٢٠١٢) فرصة هامة للتركيز على محو الأمية ولتحسين تقييمه ورصده.

ويمثل عقد الأمم المتحدة القادم لمحو الأمية (٢٠٠٣–٢٠١٢) فرصة هامة للتركيز على محو الأمية ولتحسين تقييمه ورصده. وإن العمل على وضع نهج دولي مشترك سيشكل تطوراً هاماً في عملية تحديد التقدم المحرز في تحقيق الهدف الذي تم الاتفاق عليه في داكار.

الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة

إن نطاق الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة ما زال غير واضح المعالم نسبياً. فهذا المجال التعليمي شديد التنوع ولا تتوافر عنه بيانات مقارنة جيدة ومؤشرات مقبولة على نطاق واسع. وهو يشمل فرص التعلّم التي تمتد من برامج التعليم قبل المدرسي في النظم التعليمية الوطنية، التي توفرها رياض الأطفال وغيرها من المراكز، حيث تسير الرعاية واللعب والتربية جنباً إلى جنب، إلى أنشطة تتسم بمزيد من الطابع غير الرسمي وتجري في المنزل في أكثر الأحيان. وتركّز معظم السياسات الوطنية الخاصة بالرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة على توسيع وتحسين إمكانيات انتفاع الأطفال الذين تبلغ أعمارهم ثلاث سنوات أو أكثر بالرعاية والتربية قبل مرحلة التعليم المدرسي، استناداً إلى حقيقة أن نتائج التعلّم في مرحلة التعليم الابتدائي تتحسن عندما يكون الأطفال قد تلقوا تعليماً قبل مرحلة التعليم الابتدائي. وثمة أيضا دليل على أن التعلّم في سن مبكرة يحسّن فرص التمتع بصحة جيدة، والحصول على عمل في المستقبل، والاندماج الاجتماعي.

نتائج التعليم الابتدائي تتحسن عندما يكون الأطفال قد تلقوا تعليماً قبل مرحلة التعليم الابتدائي.

ولئن كان يُنظر إلى برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة باعتبارها تندرج بوجه عام في البرامج القائمة على العمالة كامل الوقت في المناطق الحضرية، فإن هناك الآن توجهاً متزايداً نحو اعتبارها بمثابة عملية دمج اجتماعي لأشد الأطفال حرماناً ولأمهاتهم. وفي حالة عدم توافر الموارد اللازمة فإن من الأرجح أن يتم توفير هذه الرعاية وهذه التربية في إطار الأسرة أو المجتمع المحلي.

وانطلاقاً من قاعدة محدودة للبيانات، وهي أساساً بيانات وصفية عن البرامج التي تديرها الحكومة، فإن من الواضح أن بعض البلدان تعطي في استراتيجياتها التعليمية أولوية عالية للرعاية والتربية المذكورتين. ويتبيّن من تحليل مستويات الالتحاق بمختلف برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في ١٢٤ بلداً خلال السنة الدراسية ١٩٩٩–٢٠٠٠ أنه كانت هناك ٢٥ دولة تزيد فيها المعدلات الإجمالية للتسجيل على نسبة ٥٠٪، و ٣٦ بلداً بمعدلات أقل من ٢٠٪، و ٢٠ بلداً أخرى بمعدلات أدنى من ٥٪ وثلاثة أرباع هذه البلدان الأخيرة كانت في افريقيا جنوب الصحراء.

ولئن كانت هناك بعض الشواهد التي تشير إلى وجود زيادة في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية معاً، فقد كان هناك أيضاً خلال التسعينات اتجاه واضح ومزعج نحو تدنّي معدلات الالتحاق بهذه البرامج التعليمية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. ففي كازاخستان كان المعدل الصافي للتسجيل ٧٢,٣٪ في ١٩٩٠ ولكنه انخفض إلى ١١,٤٪ في ١٩٩٩؛ وفي بلغاريا انخفض هذا المعدل من ٩١,٦٪ إلى ٦٧,٢٪ وفي جورجيا انخفض من ٥٩٪ إلى ٣٧٪.

احتياجات التعلّم لجميع الشباب والكبار

إن الهدف المتفق عليه في داكار يغطي نطاقاً من التعلّم يتسم بطابع مشكالي وينطوي على صلات وثيقة مع الهدف المتعلق بمحو الأمية وبالتعليم المستمر للكبار. ولا يمكن في الوقت الحاضر تكوين صورة شاملة عن الوضع في جميع أنحاء العالم، وذلك لأسباب من بينها أنه ما زالت هناك قضايا تتعلق بالمفاهيم ولم تتم تسويتها. فإذا كان قد تم توضيح طبيعة التعلّم مدى الحياة منذ سنوات عديدة، فإن الكثير من النقاش ما زال دائراً بشأن مفهوم المهارات الحياتية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدراسات المتعلقة بنماذج البرامج ومستويات المشاركة وعمليات تقييم نتائج التعلّم ما زالت محدودة، كما أنها تخص، بطبيعة الحال، بلدانا بعينها.

بيد أن هناك الآن تزايداً مطرداً في حجم المعارف عن التعلّم من أجل سبل العيش المستديم، وعن أهمية المهارات العامة، بما فيها مهارات التواصل وحل المشكلات. وثمة أيضاً إقرار أوضح بضرورة أن يستند وضع البرامج الخاصة بتعلّم الكبار وبالمهارات الحياتية إلى مطلب محدد تحديداً جيداً ويعكس رغبات الناس في أن يعيشوا حياة مزدهرة ومنتجة.

إن رصد هذا الجانب من إطار عمل داكار يتطلب الاضطلاع بأعمال لتحليل الدراسات المتعلقة بالموضوع وبالفئة المستهدفة والدراسات القطرية، وهي دراسات يشير إليها هذا التقرير بصورة موجزة جداً.

نوعية التعليم

صُمم هذا الهدف المركّب بغية ضمان إعطاء موضوع نوعية التعليم العناية التي يرى الكثيرون أنه لم يحظ بها خلال التسعينات. فهذا الهدف، الذي يشمل جميع أهداف داكار، يرمي إلى إعطاء زخم ووزن جديدين لمسألة النهوض بنوعية التعليم. بيد أن القدرة على رصد نوعية التعليم محدودة في الوقت الحاضر، ويُعتَمد إلى حد كبير على مجرد التقديرات وليس على تقييم حقيقي لنتائج التعلّم. وفي هذا السياق، يقتصر التقرير الحالي على مجرد إلقاء نظرة أولية جداً على نوعية التعليم الابتدائي.

إن مستويات الاستثمار في التعليم الابتدائي تعطي فكرة جزئية عن مدى العناية التي تولى لمسألة النوعية. ويتبين من المقارنة بين مستويات الإنفاق الجاري وأعداد الملتحقين بالتعليم الابتدائي خلال الفترة ١٩٧٥–١٩٩٩ أنه تم في افريقيا جنوب الصحراء وفي جنوب وغرب آسيا تخصيص استثمار إضافي لزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم بصورة رئيسية، في حين تم تخصيص موارد إضافية لزيادة مستويات الإنفاق على كل طالب في أمريكا اللاتينية والكاريبي وشرق آسيا والمحيط الهادي وفي الدول العربية وشمال افريقيا. وفي هذه المجموعة الثانية تناقصت نسب التلاميذ إلى المعلمين واستقرت عند نسبة تساوي قرابة ٢٥ تلميذاً لكل معلم. وفي جنوب وشرق آسيا كان هناك اتجاه إلى الانخفاض من نسبة تساوي ٤٥ تقريباً، وأما في افريقيا جنوب الصحراء فإن الاتجاه التنازلي الذي كان موجوداً في السابق قد انعكس وارتفعت النسبة إلى ٤٠ تلميذاً للمعلم الواحد. وهذه الأرقام تخفي اختلافات كبيرة بين البلدان وضمن البلد الواحد.

إن المعلمين المدربين تدريباً جيداً يمثلون عاملاً أساسياً في تأمين جودة التعليم، وثمة حاجة لتوفير المزيد من هؤلاء المعلمين. ويُقدّر أن عدد المعلمين الإضافيين الذين يتعين توفيرهم لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥ يتراوح بين ١٥ و ٣٥ مليون معلم. وتحتاج منطقة افريقيا جنوب الصحراء إلى ثلاثة ملايين معلم كحد أدنى.

بيد أن عدد المعلمين الذين يمكن توظيفهم يعتمد جزئياً على حجم التكاليف، وهو ما يتحدد تبعاً لمستويات المرتبات. فإذا كانت المرتبات مرتفعة بشكل مفرط فإن هذا يحد من القدرات، وأما إذا كانت المرتبات منخفضة بشكل مفرط أيضاً فإن هذا يؤثر سلبياً على مستوى الانتفاع بالتعليم وعلى المساواة فيه وعلى نوعيته.

إن المستويات المرتفعة للرسوب والتسرب تدل على تدني مستويات فعالية النظم التعليمية ونوعية التعلّم. ففي أكثر من ٥٠٪ من بلدان افريقيا جنوب الصحراء يعيد أكثر من طالب واحد من كل عشرة طلاب صفاً واحداً على الأقل في المدرسة الابتدائية. ويشير العديد من الدراسات إلى أن التلاميذ الراسبين لا يتعلمون من خلال إعادة الصفوف وأنهم يواصلون الرسوب أو ينقطعون عن الدراسة.

وهذه المؤشرات وغيرها من مؤشرات الالتحاق بالتعليم ومتابعة الدراسة تعتبر مؤشرات هامة، بيد أن الشواهد المقارنة المتعلقة بنتائج التعلّم، من حيث المستويات والتحصيل وطبيعة التعليم الذي يتلقاه الطلاب بالفعل، أصبحت تكتسي أيضاً أهمية متزايدة. وإن الاستقصاءات[٧] بشأن العنصر الأخير من العناصر الثلاثة المذكورة هي التي توفر أفضل مصدر للمعلومات المتعلقة بالسياسة العامة، ولا سيما عندما تكون هذه الاستقصاءات مركزة بوجه خاص على تحديات السياسة العامة في البلدان المعنية. وهذا النوع من الشواهد سيكون عاملاً هاماً بالنسبة لعملية رصد النوعية في المستقبل، ليس فقط في إطار النظام التعليمي النظامي بل كذلك في جميع برامج التعليم للجميع.

القدرة على رصد نوعية التعليم محدودة في الوقت الحاضر، ويُعتَمد إلى حد كبير على مجرد التقديرات وليس على تقييم حقيقي لنتائج التعلّم.

(٧) من هذه الاستقصاءات، على سبيل المثال: الدراسة الدولية الثالثة عن الرياضيات والعلوم، والدراسة بشأن التقدم في فهم محو الأمية، وتجمّع افريقيا الجنوبية لمراقبة نوعية التعليم، وبرنامج تحليل النظم التعليمية للبلدان المشاركة في "مؤتمر وزراء تربية البلدان التي يجمع بينها استخدام اللغة الفرنسية"، ورصد التحصيل الدراسي، وبرنامج التحصيل الدراسي على الصعيد الدولي.

٣ – التخطيط من أجل التعليم للجميع

©UNESCO/Vidal

في بعض الحالات يبدو أن التخطيط المستقل للتعليم للجميع، والذي يستمد مشروعيته من المنتدى العالمي للتربية، قد يشكّل ازدواجاً أو تطابقاً مع العمليات الجارية لتخطيط التعليم.

خطط العمل الوطنية للتعليم للجميع

إذا كان الهدف المنشود من "المنتدى العالمي للتربية" هو أن يتم بحلول نهاية عام ٢٠٠٢ وضع خطط عمل وطنية شاملة للتعليم للجميع تكون أساساً لحوار مبكر مع الوكالات الدولية من أجل زيادة مستويات التمويل، فإنه يمكن القول إن هذا الهدف لم يتحقق. واستناداً إلى الشواهد المتوافرة، وهي شواهد ينبغي التعامل معها بكل حذر، يمكن القول إن ٢٢ بلداً، ٥٠٪ منها في افريقيا جنوب الصحراء، هي الآن بصدد استكمال خطط عمل وطنية للتعليم للجميع بحلول نهاية العام الحالي، على الرغم من أن هذه الخطط لم تعتمدها الحكومات بالضرورة كأساس لتخصيص الاعتمادات المالية في الميزانيات لقطاع التربية، كما أنها ليست في كل الأحوال خططاً شاملة في طبيعتها.

وإذا ما اعتُمد تعريف أوسع لموضوع التخطيط للتعليم للجميع، تعريف يشمل قيام البلدان بإعادة النظر في غايات وأهداف التعليم للجميع، والاعتماد على الخطط واستراتيجيات القائمة، وتعزيز التعليم للجميع من خلال عمليات تخطيط أخرى، بما في ذلك وثائق استراتيجية للحد من الفقر، فإنه سيكون هناك الكثير مما يمكن قوله عن مجموعة كبيرة من البلدان.

وفي بعض الحالات يبدو أن التخطيط المستقل للتعليم للجميع، والذي يستمد مشروعيته من المنتدى العالمي للتربية، قد يشكّل ازدواجاً أو تطابقاً مع العمليات الجارية لتخطيط التعليم. وبالعكس من ذلك، فإن منتدى داكار دفع، في بعض الحالات، إلى إعطاء التعليم للجميع مزيداً من الأولوية في مناقشات التنمية الوطنية وفي وضع السياسات العامة.

ويتبين من تحليل لـ ١٦ وثيقة استراتيجية كاملة للحد من الفقر أن موضوع تعميم التعليم الابتدائي محدد بوضوح في جميع هذه الوثائق باستثناء واحدة منها، غير أن سبعة بلدان فقط أقرت هدف التعليم للجميع/الهدف الإنمائي للألفية فيما يخص إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي. وصُنّف موضوع إتاحة فرص التعلّم للشباب والكبار في المرتبة الثانية من حيث الأهمية. وخلُص تحليل مستقل لخطط التعليم للجميع والخطط القطاعية التي وضعت مؤخراً إلى استنتاجات مماثلة.

وسواء تعلق الأمر بخطط التعليم للجميع أو بالخطط القطاعية أو بالوثائق الاستراتيجية للحد من الفقر، فإنه لا توجد هناك في كثير من الأحيان سوى علاقة ضعيفة بين تشخيص التعليم والفقر من جهة، ونتائج التعليم والتدابير المقترحة، من جهة أخرى. ويبدو هذا الأمر لافتاً للنظر بوجه خاص فيما يتعلق بقضايا الجنسين. ومن الصحيح أيضاً أن تقدير تكاليف التعليم نادر نسبياً في الوثائق الاستراتيجية للحد من الفقر وخطط التعليم للجميع و/أو الخطط القطاعية.

وكان المنتدى العالمي للتربية واضحاً في ما خلُص إليه من أنه ينبغي للحكومات أن تشترك مع مجموعة أوسع من الناس في صياغة السياسة العامة وفي التخطيط للتعليم للجميع. وتقوم المنظمات الدولية غير الحكومية حالياً بتقدير مدى الوفاء بهذا المطلب. ومن المؤكد أنه ليس من السهل تكوين آراء بهذا الصدد استناداً إلى الوثائق الحكومية وحدها. ولئن كانت هناك بعض الشواهد التي تشير إلى وجود زيادة في عمليات المشاورة النظامية، بما في ذلك من خلال إنشاء منتديات التعليم للجميع، فإن الأمر الأقل وضوحاً إلى حد بعيد هو مسألة ما إذا كانت هذه المشاركة التقنية مع المجتمع المدني في سبيلها إلى الامتداد لتصبح عملية سياسية أكثر انفتاحاً واستمراراً. وحيثما كان الأمر كذلك فإن هناك دروساً قيّمة يمكن استخلاصها.

التخطيط لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز

ثمة شواهد متزايدة على أن التخطيط لتحقيق التعليم للجميع يجب أن يراعي موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، وأنه لا يمكن منع انتشار الوباء وتفشّيه بدون تحقيق تقدم في مجال التعليم للجميع. وهذه رسالة بالغة الأهمية في عالم يضم ٤٠ مليوناً من الراشدين والأطفال المصابين بمرض الأيدز، وحيث سيستمر عدد الأطفال الذين يتّمهم الأيدز في التزايد فوق مستواه المقدر بـ ١٤ مليون طفل في عام ٢٠٠١.

وهناك مورد دولي هام ومتزايد لتيسير اعتماد طرائق جديدة للتخطيط تشمل أنشطة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتعليم في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس الأيدز/السيدا (UNAIDS)، وأدوات جديدة للتخطيط ووحدات للموارد في افريقيا جنوب الصحراء، وتحالفات غير حكومية مبتكرة.

التخطيط لمكافحة النزاعات والكوارث وعدم الاستقرار

هناك الآن ما لا يقل عن ٧٣ بلداً تشهد أزمة داخلية أو تضطلع بأعمال إعادة البناء بعد انتهاء الأزمات. وإن تخطيط استراتيجيات عملية للتعليم للجميع في هذه الظروف يعتبر مهمة شاقة ويتحدد إلى حد كبير تبعاً للوضع السائد. وهذا التخطيط لا يشمل فقط دعم النظم التعليمية المتضررة بل يشمل أيضاً تنمية المهارات من أجل تسوية النزاعات وإحلال السلام، والتحضير لعمليات إعادة البناء وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتشير التجارب المتعلقة بأفغانستان والأرجنتين وكوسوفو وفلسطين وتيمور الشرقية إلى ضرورة وجود تخطيط وبرمجة مصممين تصميماً جيداً لحالات الطوارئ من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة وقصيرة الأجل، وكذلك استراتيجيات لتمهيد السبيل لإعادة البناء وللتنمية في الأجل الطويل. وحتى الآن لم يكن من السهل على الوكالات الدولية أن توفّق بين هذين العنصرين المترابطين للتخطيط والتطبيق في مجال التعليم وأن تدرج هذا العمل ضمن العمليات الأوسع نطاقاً لحل النزاعات.

بيد أن هناك الآن كمية هامة ومتزايدة من الأنشطة المصممة لدعم التخطيط من أجل التعليم في حالات الأزمات. وتُعتبر الشبكة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتعليم في حالات الطوارئ، والعمل الميداني لليونيسيف ولمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عاملين هامين في هذا الصدد.

تخطيط معقول وخطط معقولة

لقد تم الاتفاق في المنتدى العالمي للتربية على أنه ينبغي ألا يُمنع أي بلد ملتزم بجدية بالتعليم للجميع من تحقيق هذا الهدف بسبب نقص الموارد. وقد اعتُبر أن وجود خطة معقولة يمثل أحد المؤشرات على هذا الالتزام ويُعدّ شرطاً أساسياً للحصول على تمويل خارجي.

وثمة ستة جوانب هامة للمصداقية آخذة في الترسخ، ويعتبر ذلك جزئياً نتيجة للمنتدى العالمي للتربية. والجانب الأول هو أنه إذا ما نُظر إلى التخطيط بوصفه عملية تقنية وسياسية صرفة، فإن من غير المرجح أن يخدم الفقراء والمحرومين بشكل جيد. والجانب الثاني هو أنه ينبغي ألا يكون التخطيط مقيداً بعامل السن أو بتمايز دخل الدارسين أو بمرحلة تعليمية بعينها. وثالثاً، من الضروري أن يراعي التخطيط قضايا الجنسين. ورابعاً، يجب أن يكون التخطيط جامعاً وأن يستجيب لعاملي الطلب والتنوع. وخامساً، ينبغي تحديد الأولويات ووضع تقديرات كاملة لتكاليف الاستراتيجيات. وأخيراً، فإن الحوار مع وكالات التمويل يركّز بصورة متزايدة على النتائج (وليس على الأنشطة)، وذلك مما يتطلب وجود مؤشرات محددة بشكل جيد ويمكن مراقبتها وتقييمها بصورة مشتركة.

إن الأولويات والنهوج المتعلقة بالتخطيط تختلف بحسب الوكالات. فاليونسكو تشجع خطط العمل الوطنية للتعليم للجميع. ويعطي البنك الدولي الأولوية لتعميم التعليم الابتدائي، وهو يركّز اهتمامه على الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. وتعطي بعض الوكالات الثنائية الأولوية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتستخدم لهذا الغرض المشروعات أو الدعم المالي. وهذا النقص في توافق الآراء على الصعيد الدولي يشكل عائقاً أمام الحوار الفعال اللازم على المستوى القطري.

هناك الآن ما لا يقل عن ٧٣ بلداً تشهد أزمة داخلية أو تضطلع بأعمال إعادة البناء بعد انتهاء الأزمات.

النقص في توافق الآراء على الصعيد الدولي يشكل عائقاً أمام الحوار الفعال اللازم على المستوى القطري.

٤ – الموارد اللازمة لتحقيق التعليم للجميع

©UNESCO/V.Tibet

إن اعتماد برامج تشجيعية فعالة لصالح البنات يؤدي إلى زيادة بمقدار ٠,٤–٠,٦ مليار دولار في متوسط الإنفاق الحكومي على التعليم.

إن حجم التكاليف التي يتطلبها تحقيق التعليم للجميع وكذلك توافر الموارد اللازمة لتغطية هذه التكاليف يؤثران إلى حد كبير على تحديد مدى إمكانية تحقيق الأهداف المنشودة. ولمعرفة حجم هذه التكاليف وطبيعتها فإنه ينبغي القيام بتحليل دقيق للوضع بالنسبة لكل بلد على حدة، بيد أن التقديرات المتاحة فيما يخص الاحتياجات من الموارد ليست كافية حتى كدليل إرشادي تقريبي لتقدير الاحتياجات الإجمالية من الإنفاق الحكومي وحجم المعونة الخارجية المطلوبة. وفيما يتعلق ببعض أهداف التعليم للجميع فإن البيانات ضعيفة جداً، أو أنها غير متوافرة أساساً.

بالنسبة لتعميم التعليم الابتدائي وإزالة التفاوت بين الجنسين

قامت اليونسكو واليونيسيف والبنك الدولي منذ سنتين أو ثلاث سنوات باستكمال الدراسات لتقدير الموارد اللازمة لتحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي. وقد استخدمت كل من هذه الهيئات بيانات قطرية ولكن الافتراضات والنهوج التي اعتمدتها في تقدير حجم الإنفاق الحكومي على التعليم كانت مختلفة. من ذلك أنه بالنسبة لـ ٤٦ بلداً شملتها كل دراسة كانت تقديرات البنك الدولي للمصروفات الإضافية اللازمة تزيد بنسبة ٧٠٪ – ٩٥٪ على الدراستين الأخريين وتبلغ زهاء ٨,٤ مليار دولار أمريكي.

ودراسة البنك هي الوحيدة من بين الدراسات الثلاث التي تتضمن تقديرات لحجم التمويل الخارجي اللازم لتحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. فهي تقدر أن متوسط المبلغ السنوي اللازم سيكون ٢,٥ مليار دولار أمريكي خلال فترة الـ ١٥ عاماً (على الرغم من أنه سيبلغ ذروته بمقدار ٤,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٥). وستحتاج منطقة افريقيا جنوب الصحراء إلى ٨٥٪ من هذه المساعدة. ويُقدّر أن هناك خمسة بلدان[٨] يوجد فيها نقص في التمويل بأكثر من ١٠٠ مليون دولار أمريكي في السنة، وهو ما يمثل ٤٢٪ من التمويل الخارجي المطلوب. ويقدّر أن سبعة بلدان أخرى[٩] ستحتاج، في المتوسط، إلى ٥٠ – ١٠٠ مليون دولار أمريكي في السنة. وتستند هذه الحسابات إلى حد كبير إلى قدرة البلدان النامية على تكوين الموارد عن طريق النمو الاقتصادي والإصلاح المالي. وتبدو بعض هذه الافتراضات متفائلة. وإذا كان الأمر كذلك فإن النقص في الموارد في عام ٢٠١٥ يمكن أن يساوي على الأقل ضعف المبلغ الذي قدّره البنك الدولي.

وتركّز كل من الدراسات المذكورة على جانب العرض. بيد أن إزالة التفاوت بين الجنسين تقتضي تجاوباً قوياً مع جانب الطلب، ولا سيما بالنسبة لأفقر الأسر في البلدان ذات الدخل المنخفض. وإن اعتماد برامج تشجيعية فعالة لصالح البنات – وبشكل أعم، لصالح أطفال الأسر الأشد فقراً – يمكن أن يؤدي إلى زيادة بنسبة ٥٪ في تكاليف الوحدة المتوسطة للتعليم الابتدائي، وإذا ما طبقت هذه الزيادة على تحليل البنك الدولي فإنها ستؤدي إلى زيادة في الإنفاق الحكومي بمقدار ١,٣ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٥، مما يعني زيادة بمقدار ٠,٤ – ٠,٦ مليار دولار في متوسط المصروفات السنوية اللازمة.

(٨) جمهورية الكونغو الديمقراطية واثيوبيا ونيجيريا وباكستان والسودان.

(٩) الكاميرون وكوت ديفوار ومالي والنيجر والسنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا.

بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز

إن لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز انعكاساته أيضاً على حجم الموارد اللازمة للتعليم وعلى التكاليف الأسرية. ومن المرجح أن يؤدي وباء الأيدز إلى تخفيض الحجم الإجمالي للموارد المتاحة للتعليم وأن يؤثر على تخصيص الموارد المتاحة في إطار النظام التعليمي. ولهذا الوباء انعكاسات أيضاً على التكاليف المتعلقة بالدارسين والمربين وبإعداد برامج تعليمية جديدة تتجاوب مع متطلبات هذا الوباء. ويرجح أن تكون هناك تكاليف إضافية تتعلق بتدريب المعلمين الإضافيين وبمرتباتهم، وبتسديد مستحقات الوفاة، وبإدراج موضوع وباء الأيدز في مجمل المنهج الدراسي، وبعمليات تغيير النظام التعليمي، وزيادة خدمات الإرشاد، وتوفير الحوافز للالتحاق بالمدارس.

إن التحليل الذي أعده البنك الدولي بشأن تعميم التعليم الابتدائي يبيّن بالفعل أن وباء الأيدز يتسبب في زيادة كبيرة في تكاليف التعليم الإجمالية. ويشير التحليل إلى أنه في بلدان مثل رواندا وملاوي وزامبيا ستؤدي التكاليف الإضافية المرتبطة بوباء الأيدز إلى زيادة في الميزانيات الدورية بنسبة تزيد على ٤٥٪. بيد أن من المرجح أن تكون الآثار المالية لوباء الأيدز أكبر من ذلك. وهذا التقرير يقدّر أن إجمالي التكاليف الإضافية لهذا الوباء بالنسبة لتحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي تبلغ ٩٧٥ مليون دولار أمريكي، بالمقارنة بمبلغ الـ ٥٦٠ مليون دولار المقدر في فرضيات البنك الدولي. وإن الآثار التكاليفية لوباء الأيدز هي آثار بالغة الاتساع والانتشار بحيث يمكن اتخاذها كأفضل دليل على ضرورة حماية قطاع التعليم من الآثار المدمرة لهذا الوباء، وضرورة الاستعانة بالقدرات التي يمكن أن يوفرها التعليم لتأمين المزيد من الحماية للمجتمع.

وإن الآثار التكاليفية لوباء الأيدز/السيدا هي آثار بالغة الاتساع والانتشار بحيث يمكن اتخاذها كأفضل دليل على ضرورة حماية قطاع التعليم من الآثار المدمرة لهذا الوباء، وضرورة الاستعانة بالقدرات التي يمكن أن يوفرها التعليم لتأمين المزيد من الحماية للمجتمع.

الإطار ٣ – العناصر الرئيسية للتكاليف الإضافية المرتبطة بوباء الأيدز/السيدا والتي يجب إدراجها في حسابات تعميم التعليم الابتدائي

المجالات الواجب إدراجها

المسائل المتصلة بالمعلمين: تدريب المعلمين البُدلاء؛ استحقاقات الوفاة لأسر المعلمين المتوفين؛ تعيين معلمين مؤقتين لتغطية غياب المعلمين في إجازات مرضية طويلة.

البرامج التعليمية: (١) التطبيق الكامل لمنهج التربية الوقائية المتعلقة بوباء الأيدز/السيدا، بما في ذلك إنتاج مواد للتعلم وجعل هذا الموضوع مادة مهنية تُدرج في برامج إعداد المعلمين في المعاهد والجامعات؛ (٢) توفير إطار من المرشدين المؤهلين وإعداد وحدة مرنة في مجال الإرشاد تُدرج في برامج إعداد المعلمين؛ (٣) إدخال المزيد من الإصلاحات على منهج التعليم الابتدائي.

مساندة الأيتام والأطفال الشديدي التأثر:
توفير حوافز للأيتام والأطفال من أبناء الأسر الفقيرة المصابة بمرض الأيدز/السيدا أو بوفاة من جرائه.

التقديرات

المعلمون: استحقاقات الوفاة وتكاليف تدريب بدلاء المعلمين المتوفّين: ١٥٠ مليون دولار سنوياً

تكاليف نظام التعليم من أجل التدريب وتعيين معلمين مؤقتين لتغطية غياب المعلمين المرضى الذين لا يُتوقع شفاؤهم [تقدر بنصف تكاليف المعلمين الغائبين]: ١٥٠ مليون دولار سنوياً.

البرامج التعليمية: تقدر التكاليف بمتوسط الإسقاطين الأدنى والأعلى لتكاليف فريق حملة مكافحة مرض الأيدز/السيدا في افريقيا (ACTafrica) في إطار برنامج التدخل لصالح الشباب. ويستعاض عن البرامج المتعلقة بمعلمي المرحلة الثانوية والشباب غير الملتحقين بالمدارس، بتوفير المواد التعليمية، والإرشاد، وتطويع مناهج المرحلة الابتدائية.

مساندة الأيتام والأطفال الشديدي التأثر

- استناداً إلى مستوى الإعانات التقديري لدى البنك الدولي: ٥٠ دولارا في السنة لكل طفل
- فاقدو الأم وفاقدو الأبوين [٢,٥ مليون طفل]: ١٢٥ مليون دولار
- فاقدو الأب [٢ مليون طفل]: ١٠٠ مليون دولار
- أطفال الأسر المصابة بالأيدز/السيدا [٤ ملايين طفل: ما هو مفترض حسب النص]: ٢٠٠ مليون دولار

الخلاصة: مجموع التكاليف السنوية

المعلمون البدلاء	١٥٠ مليون دولار
المعلمون المؤقتون	١٥٠ مليون دولار
البرامج التعليمية	٢٥٠ مليون دولار
فاقدو الأم وفاقدو الأبوين	١٢٥ مليون دولار
فاقدو الأب	١٠٠ مليون دولار
أطفال الأسر المصابة بالأيدز/السيدا	٢٠٠ مليون دولار
المجموع العام	٩٧٥ مليون دولار

إن النقص في الموارد في عام ٢٠١٥ يمكن أن يبلغ ما لا يقل عن ضعف تقديرات البنك الدولي.

بالنسبة للنزاعات والكوارث وعدم الاستقرار

يُستدل من التاريخ الحديث أن من المرجح أن تواجه أربعة أو خمسة بلدان على الأقل حالات طوارئ إنسانية معقدة خلال العقد القادم، كما ستشهد بلدان عديدة أخرى كوارث ونزاعات وأنواعاً أخرى من عدم الاستقرار. وفي جميع هذه البلدان ستكون تكاليف تحقيق أهداف التعليم للجميع أكبر مما هو مقدر لها في الوقت الحاضر، وذلك بالنظر إلى أن البنى الأساسية والإمدادات والموارد البشرية ستكون قد تضاءلت. وبالإضافة إلى ذلك، ستتناقص الإمكانات المتاحة لتغطية هذه التكاليف بسبب تناقص الإيرادات، ووفاة الناس أو ترحيلهم، واقتطاع الموارد المتاحة للتعليم وإعادة تخصيصها لاحتياجات أخرى لا تقل إلحاحاً عن التعليم.

وإذا ما كان لتأثير هذه الأحداث أن يؤدي إلى زيادة إضافية في تكاليف تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بنسبة ٢٥٪ في أربعة أو خمسة بلدان، فإن هذا سيؤدي إلى زيادة مقدارها ٠,٤ – ٠,٥ مليار دولار أمريكي في متوسط التكاليف السنوية لتعميم التعليم الابتدائي في كافة البلدان. وهذا سيزيد في إجمالي التكاليف المتوقعة بنسبة ٢٪ إلى ٣٪، ولكن إذا كانت البلدان المعنية من بين البلدان التي يُتوقع أن تواجه نقصاً في التمويل، فإن هذا يمثل زيادة بنحو الخمس في تقديرات البنك الدولي للتمويل المطلوب.

الموارد الخارجية المطلوبة

وباختصار، فإن اعتماد مخطط أقل صرامة فيما يخص نمو الدخل المحلي والإصلاح المالي في البلدان المتلقية سيزيد في متوسط التمويل الخارجي السنوي المطلوب المقدر في دراسة البنك الدولي من ٢,٥ مليار دولار إلى ٤,٢ مليار دولار. وإذا ما أضيفت الاحتياجات من الموارد اللازمة لتعزيز التحاق البنات بالتعليم، والتكاليف المرتبطة بوباء الأيدز وبالنزاعات وبدعم التعليم في البلدان التي تشهد نزاعات أو حالات طوارئ، فإن هذا يزيد في حجم الموارد الخارجية اللازمة بمقدار ١,٤ مليار دولار أمريكي بحيث يبلغ إجمالي هذه الموارد ٥,٦ مليار دولار أمريكي في السنة. وهذا التقدير يتعلق بجزء واحد فقط – وإن كان الجزء الأكثر تكلفة – من برنامج التعليم للجميع، ويستند إلى تحليل للأوضاع في ٤٧ بلداً. وعلى الرغم من أن هذا العدد يشمل تقريباً جميع الدول الأكثر حرماناً في مجال التعليم، فإن هناك بلداناً أخرى يمكن أن تحتاج إلى المساعدة لتحقيق أهداف التعليم للجميع.

٥ – الوفاء بالتعهدات الدولية: الاستجابة لمقررات داكار

©UNESCO/A.Périé

إن "إطار عمل داكار" هو تعهد جماعي تشترك فيه الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني العاملة مع الوكالات الإقليمية والدولية. ويُتوقع من هذه المنظمات الدولية أن تعبّئ موارد إضافية معززة بمبادرة عالمية جديدة، وأن تعمل على نحو منسق مع الشركاء الآخرين من أجل دعم خطط التعليم للجميع. ويُعتقد أن هذا التحدي يبلغ أقصى حدته في افريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وفي أقل البلدان نمواً. وتحتاج البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان التي تعاني من النزاعات إلى قدر كبير من الدعم.

ولليونسكو مهمة كبيرة تضطلع بها في مواصلة تنسيق عمل الشركاء في مجال التعليم للجميع، والحفاظ على زخمهم الجماعي، بما في ذلك من خلال أعمال فريق رفيع المستوى وصغير الحجم ويتسم بالمرونة ويجتمع سنوياً، وفي تيسير إعداد تقرير سنوي لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التعليم للجميع.

تدفقات المعونة من أجل التعليم للجميع

ينبغي النظر إلى موضوع تعبئة تدفقات المعونة من أجل التعليم الأساسي ضمن السياق الأوسع لتقديم المعونة إلى البلدان النامية بوجه عام. ففي الفترة ما بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٠ انخفضت القيمة الحقيقية لجميع المنح والقروض الميسرة إلى البلدان النامية بمقدار السدس، إذ انخفض حجمها من ٦٠ مليار دولار أمريكي في السنة إلى ٥٠ مليار دولار في السنة. وفي عام ٢٠٠٠ قدمت الوكالات الثنائية ٧٠٪ من إجمالي المعونة، في حين قدم البنك الدولي والجماعة الأوروبية ٦٤٪ من إجمالي المساعدة متعددة الأطراف. وخلال فترة العقد في مجملها تلقت مناطق افريقيا جنوب الصحراء وجنوب ووسط آسيا والشرق الأقصى زهاء ثلثي مجموع المساعدات الإنمائية.

وكان اتجاه تدفقات المعونة الثنائية تنازلياً أيضاً، إذ انخفض حجم هذه المعونة من قرابة ٥ مليارات دولار أمريكي في بداية العقد إلى ٤ مليارات دولار في نهايته (الشكل ٤). وقد حدث أشد انخفاض في عام ٢٠٠٠ عندما انخفض حجم التعهدات إلى ٣,٥ مليار دولار، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ٣٠٪ في القيمة الحقيقية بالمقارنة بعام ١٩٩٠، وهذا ما يعادل ٧٪ من إجمالي المعونة الثنائية.

إن من الصعب الحصول على معلومات موثوقة عن تركيبة المساعدات من أجل التعليم بسبب نقص التقارير بهذا الشأن، وبالنظر إلى أن جزءاً كبيراً من المساعدة المقدمة للتعليم يتعلق بجميع القطاعات الفرعية، ومن ثم لا يمكن نسبته إلى قطاع فرعي بعينه. بيد أن التقديرات المستندة إلى استقصاءات مباشرة لوكالات التمويل ووكالات المساعدة التقنية تشير إلى أنه في منتصف التسعينات كانت نسبة ٢٠٪ من المعونة الثنائية مخصصة للتعليم الأساسي، وهي أرقام تتناسب مع بيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD/DAC).

وقد تلقت منطقة افريقيا جنوب الصحراء ٤٧٪ من إجمالي المعونة المقدمة للتعليم في عام ٢٠٠٠، بالمقارنة بنصيبها البالغ ٣٧٪ من إجمالي المساعدة الإنمائية. وفي جنوب وأقصى شرق آسيا كان الرقمان المناظران ٢٣٪ و ٣٤٪ (الشكل ٥). وحظي التعليم الأساسي بزهاء ٥٠٪ من إجمالي مبالغ المعونات الثنائية الجديدة المقدمة إلى افريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠.

الشكل ٤ – المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية (ODA) للتربية (١٩٩٠–٢٠٠٠)

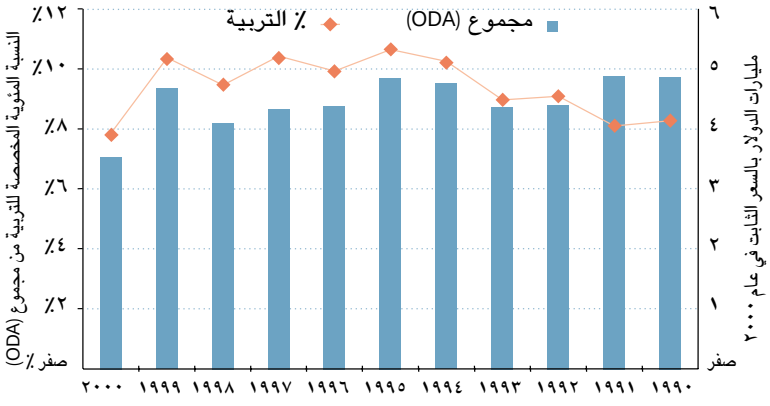

المصدر: تقرير الرصد، قاعدة بيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وطرأ أيضاً انخفاض حاد على المعونة متعددة الأطراف المقدمة للتعليم خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠. ويبدو أن القروض التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية، التابعة للبنك الدولي، قد انخفضت إلى النصف تقريباً منذ منتصف التسعينات، إذ إن حجمها انخفض إلى ٠,٤ مليار دولار في ٢٠٠١. غير أن الحصة المخصصة منها للتعليم الأساسي كانت أكثر من التعهدات الثنائية وتم الحفاظ عليها طوال العقد في حدود نسبة تناهز ٤٠٪. وخصص الاتحاد الأوروبي للتعليم الأساسي قرابة ثلثي إجمالي المساعدة التي يقدمها للتعليم.

الشكل ٥ – توزيع مبالغ التعهدات الثنائية بشأن التربية على المناطق (عام ٢٠٠٠)

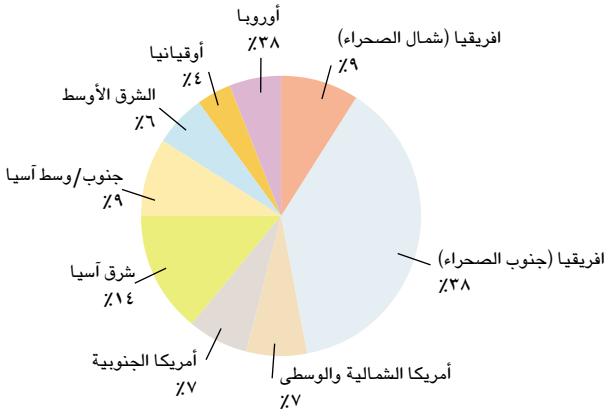

ملاحظة: في كل منطقة بقيت نسبة مئوية صغيرة من مبالغ التعهدات بدون تخصيص للمناطق الفرعية المذكورة في الرسم البياني: وقد وزعت هذه المبالغ بالتساوي على المناطق الفرعية.

المصدر: تقرير الرصد، قاعدة بيانات نظام تقارير الدائنين. تعهدات المساعدة الرسمية (OA)/المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA)، النموذج رقم ١، بيانات مجمّعة بحسب القطاعات الخمسة للجنة المساعدة الإنمائية، ١٩٩٠–٢٠٠١.

إن الحاجة تدعو إلى زيادة المعونة للتعليم الابتدائي إلى خمسة أضعافها، مع تركيز جزء كبير منها في افريقيا جنوب الصحراء.

ويعادل التمويل الخارجي للتعليم الأساسي، البالغ ١,٤٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠، قرابة ربع المساعدة الخارجية الإضافية التي يُرجح أن تكون مطلوبة كل عام حتى عام ٢٠١٥ من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التعليم للجميع. إن الحاجة تدعو إلى زيادة المعونة للتعليم الابتدائي إلى خمسة أضعافها، مع تركيز جزء كبير منها في افريقيا جنوب الصحراء.

مستويات جديدة من الدعم للتعليم للجميع

تم الإعلان عن عدد من التعهدات والمبادرات الدولية الجديدة لدعم التعليم منذ عقد المنتدى العالمي للتربية. وحظي موضوع التعليم بنصيب هام من المناقشات في "مؤتمر القمة العالمي للطفل" و "مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة". وكان هذا الموضوع بنداً هاماً من بنود جدول أعمال اجتماعات مجموعة البلدان الثمانية الأكثر تقدماً (G8)، التي عُقد آخرها في كاناناسكيس في كندا حيث اعتُمدت مجموعة من التوصيات لمساعدة البلدان النامية في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي وتكافؤ فرص الفتيات في الانتفاع بالتعليم، مع التركيز على افريقيا جنوب الصحراء بوجه خاص.

أُعلنت "مبادرة التمويل سريعة الخطى" في اجتماع لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي في أبريل/نيسان ٢٠٠٢.

وحظي التعليم أيضاً بالاهتمام في إطار نهج عالمي جديد لتمويل التنمية تم إعداده في "مؤتمر الأمم المتحدة الدولي لتمويل التنمية" الذي عُقد في مونتيري عام ٢٠٠٠، ومن خلال العمل في إطار "الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا"، وكذلك في عملية إعادة تصميم استراتيجيات الاتحاد الأوروبي من أجل التعليم للجميع.

بيد أن من الصعب تقييم مدى تناسب التعهدات المعلنة في المؤتمرات الدولية الأخيرة وفي بيانات الوكالات الفردية والثنائية مع التحدي المالي الذي يواجه البلدان النامية. وإذا ما كان مبلغ التعهد المقطوع في مونتيري، وقدره ١٢ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٠٠، سينفق بنفس النسب الحالية على جميع القطاعات، فإن قطاع التربية سينال مليار دولار يخصص منها ٠,٣ مليار دولار للتعليم الأساسي. وخلال عام ٢٠٠٢ تعهد البنك الدولي واليابان وأطراف ثنائية من غير الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدة إضافية سنوية قدرها ١,٢ مليار دولار أمريكي. وعلى ذلك، فإن تعهدات مجموعة البلدان الثمانية الأكثر تقدماً (G8) ينبغي أن تغطي قرابة ٤,٤ مليار دولار من مبلغ الـ ٥,٦ مليار دولار الذي يقدره هذا التقرير كمعونة خارجية لازمة لتحقيق أهداف تعميم التعليم الابتدائي وإزالة التفاوت بين الجنسين بحلول عام ٢٠١٥. وهذا يشير إلى حجم الزيادة التي يجب إضافتها إلى مبلغ الـ ٠,٣ مليار دولار المذكور أعلاه.

وشكل تخفيف عبء الديون على "البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" مصدراً هاماً لتمويل إضافي للتعليم في ٢٦ بلداً خلال عام ٢٠٠٢. ويبدو أنه سيتاح نحو ٤٠٠ مليون دولار أمريكي للتعليم خلال الفترة ٢٠٠١–٢٠٠٥. ولكن ليس من الواضح ما هو الجزء من هذه الأموال الذي يمثل بالفعل موارد جديدة للبلدان المعنية، إن لم يكن لقطاعات التربية فيها.

ومن ثم، سيتطلب الأمر زيادات كبيرة في حجم المعونات المالية للتعليم الأساسي لكي يتسنى تحقيق التعليم للجميع. وإن التعهدات المالية الحالية لمجموعة البلدان الثمانية الأكثر تقدماً (G8) ليست كافية في الوقت الحاضر لسد النقص الذي يرجح حدوثه فيما يخص تمويل التعليم الأساسي. وستكون هناك حاجة لتحويل جزء من المعونة الموجهة إلى قطاعات التعليم الأخرى (نظراً لأن التعليم الأساسي لا يتلقى حالياً سوى ٣٠٪ من الدعم المقدم لقطاع التربية في مجمله). ومع ذلك، ستكون هناك بوجه عام حاجة إلى معونة إضافية.

مبادرة التمويل سريعة الخطى

أُعلنت "مبادرة التمويل سريعة الخطى" في اجتماع لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي في أبريل/نيسان ٢٠٠٢. واختيرت مجموعة من ١٨ بلداً ذات دخل محدود ومعدل منخفض للالتحاق بالتعليم، ولكل منها وثيقة استراتيجية للحد من الفقر، لكي تتلقى مساعدة خارجية مبكرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم. وتتجلى هذه المبادرة في توصيات فرقة العمل المعنية بالتعليم والتابعة لمجموعة البلدان الثمانية الأكثر تقدماً (G8)، وفي مشروع البيان الجديد للسياسة العامة للاتحاد الأوروبي بشأن التعليم. ولهذه المبادرة أهداف رئيسية ثلاثة هي: تعميق التزام البلدان النامية بإصلاح السياسة التعليمية وبالاستخدام الفعال للموارد؛ وزيادة المعونة من البلدان الصناعية وتحسين تنسيقها، وتقديمها في إطار الوثائق الاستراتيجية للحد من الفقر؛ وتحسين التقييم استناداً إلى بيانات أفضل.

وقد حظيت هذه المبادرة بالترحيب والتأييد من اليونسكو واليونيسيف والوكالات الثنائية والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، ومن "الحملة العالمية من أجل التعليم". وأضفت هذه المبادرة قدراً من الإلحاح على الحوار والعمل على المستوى الدولي. بيد أنه تم الإعراب عن القلق بشأن سرعة ومدى الإصلاح الواجب إدخاله على السياسة المحلية من أجل تحسين الفعالية وزيادة الدخل، وبشأن مخاطر تجاهل البلدان التي لا تفي بالمعايير المحددة؛ وإزاء تركيز المبادرة حصراً على الأهداف الإنمائية للألفية. ومن بين الـ ٢٨ بلداً التي يحددها هذا التقرير كبلدان يُرجّح أنها لن تحقق أيّاً من الأهداف الكمية للتعليم للجميع، توجد هناك ستة بلدان فقط على قائمة المبادرة المذكورة. وكانت هناك أيضاً تساؤلات عما إذا كانت هذه المبادرة تستجيب للتعهد المقطوع في داكار بشأن القيام بمبادرة عالمية. وبدون تحديد للآفاق في الأجل المتوسط والطويل، فإن المبادرة المذكورة يمكن أن تحد من قدرة الحكومات على إعداد الخطط بقدر من المرونة. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تصبح هذه المبادرات محكومة باهتمامات أقلية من الشركاء الرئيسيين ولا تعكس بالضرورة ما استهدفه منتدى داكار من اتساق وتنسيق وتماسك أوسع نطاقاً.

التنسيق الدولي

أسند "المنتدى العالمي للتربية" إلى اليونسكو دوراً تقنياً وسياسياً هاماً في تعزيز الالتزام بالتعليم للجميع ودعمه على الصعيد الدولي. ووفر المنتدى للمنظمة فرصة لإثبات قيادتها على الصعيد الدولي في مرحلة حاسمة من الجهود العالمية المبذولة لإعمال الحق في التعليم والقضاء على الفقر.

واليونسكو تأخذ زمام المبادرة في الترويج لأهمية البيانات الجيدة بالنسبة لإعداد سياسة عامة فعّالة من خلال معهد اليونسكو للإحصاء، وفي مساندة إعداد خطط للتعليم للجميع، وفي وضع برامج طليعية بشأن موضوعات محددة والإسهام في مثل هذه البرامج. وتقوم اليونسكو بإدراج متضمنات التعليم للجميع في كافة برامجها العادية وفي برامج معاهدها المتخصصة، كما أنها تخصص حالياً زهاء ٤١٪ من ميزانيتها العادية لأنشطة التعليم للجميع.

بيد أن اليونسكو تواجه تحديات أكبر فيما يتعلق بجوانب أخرى من الدور المنوط بها على الصعيد الدولي. ويعزى هذا جزئياً إلى حقيقة أن الأهداف المتصلة بممارسة نفوذ كبير على القادة السياسيين في العالم وتعبئة موارد هامة على المستوى الدولي هي أهداف يصعب تحقيقها من الناحية الفعلية. بيد أن تفسير اليونسكو لمهمتها خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٢ اتسم بطابع محافظ، حيث انصبّ التركيز على تيسير الحوار وتشجيع الشراكات وليس على السعي إلى الاضطلاع بدور القيادة على الصعيد الدولي. والشراكات والتحالفات تعتبر عوامل هامة، ولكن في سياق الأحداث الدولية الأخيرة فقد أتيحت الفرصة لليونسكو لاعتماد توجّه استباقي صريح في تحليل ومساندة الجهود العالمية لدعم التعليم للجميع.

إن من المشكوك فيه أن تتمكن اليونسكو من الاضطلاع بمثل هذا الدور على الصعيد الدولي ما لم يتوافر لديها مزيد من الموارد بحيث تتمكن من امتلاك قدرة تقنية راسخة وتحليل موثوق للسياسة العامة، وذلك كأساس يؤهلها لممارسة النفوذ. وتحتاج المنظمة إلى امتلاك قدرة داخلية جيدة التنسيق لكي تتمكن من تحليل التطورات الدولية، والتغيّرات في طرائق المساعدة وفي الاحتياجات، مع تحليل التجارب المقارنة في مجال إصلاحات التعليم. ويتعين أن تكون متضمنات هذه العناصر موضع نقاش في منتديات تتاح لها فرصة حقيقية لإحداث التغييرات المنشودة. ويعتبر الفريق رفيع المستوى عاملاً هاماً في هذا الصدد.

وبوجه عام، ولئن كانت التعهدات والمبادرات والبرامج الدولية الأخيرة تشير إلى وجود روح التعاون لدى جميع أطراف المجتمع الدولي، فإن ترجمة هذه التعهدات والمبادرات والبرامج إلى موارد موجهة لتحقيق الغايات ذات الأولوية، وتحويل لغة التنسيق إلى ممارسة عملية، يظلان أمرين بعيدين عن التحقيق إلى حد ما. ويظل من غير المؤكد ما إذا كان الشركاء الدوليون يعملون وفقاً لجدول أعمال يحمل نفس التفسير لدى الجميع، وليس تبعاً للمهام والقدرات الفردية المستقلة لمنظماتهم.

اتسم تفسير اليونسكو لمهمتها خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٢ بطابع محافظ، حيث انصبّ التركيز على تيسير الحوار وتشجيع الشراكات وليس على السعي إلى الاضطلاع بدور القيادة على الصعيد الدولي.

٦ – الإمكانيات والفرص

©VU/Bertrand Desprez

التقدم نحو الأهداف ليس كافيا: فالعالم ليس في سبيله إلى تحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥.

التقدم والتخطيط والتكاليف والموارد

التقدم نحو الأهداف ليس كافيا: فالعالم ليس في سبيله إلى تحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥. وهناك ثمانية وعشرون بلداً يرجح أنها لن تحقق أيّاً من الأهداف الثلاثة القابلة للقياس الكمي، بحلول عام ٢٠١٥. وإن غياب التعليم للجميع يشكل انتهاكاً للحقوق الإنسانية للمستبعدين، ويحول في الوقت ذاته دون تعزيز قدراتهم بطرائق تحظى بتقديرهم. وفي الحالات التي تكون فيها الأعداد المطلقة للمستبعدين آخذة في التزايد، فإن من الصعب القول إن هناك تنمية.

إن التخطيط للتعليم للجميع يتخذ أشكالاً شتى، وهو لا يتم حتماً بطرائق تتجاوب بشكل مباشر مع الدعوة التي أطلقت في داكار لوضع خطط وطنية للتعليم للجميع. والتخطيط مقيد بسبب نقص البيانات الجيدة، ولا سيما البيانات المالية والمعلومات المتعلقة بجانب الطلب. وثمة حاجة لاستشراف استراتيجيات إصلاحية بديلة. وتظل مشاركة المجتمع المدني تتمثل في مجرد مشاورة رمزية في عدد كبير من البلدان. وإن مطالبات الوكالات الدولية للحكومات بإعداد خطط لمختلف الأغراض يمكن أن تكون عديمة الجدوى. وهناك حاجة لتسوية الأوجه المحتملة للتداخل والتضارب على المستوى العام وفي الحوار الوطني على حد سواء.

إن تكاليف تحقيق التعليم للجميع كبيرة حقاً، ولكنها ليست بعيدة عن متناول معظم الدول، غير أنه لم يكن هناك تقدير سليم لموارد المعونة اللازمة، ويعزى ذلك جزئياً إلى أن التكاليف المتعلقة بمعالجة قضايا جانب الطلب – وخاصة قضايا الجنسين – والتكاليف المتصلة بوباء الأيدز وبدعم التعليم في حالات النزاع وحالات الطوارئ قد أُغفلت أو أنها قُدّرت دون مستواها الحقيقي. وإن التحليل المالي على المستوى القطري باستخدام بيانات يمكن التحقق من صحتها على المستوى الوطني يُعدّ عاملاً أساسياً في وضع تقدير صحيح للاحتياجات في مجال التمويل.

التعاون الدولي

كان هناك انخفاض مروّع في القيم الحقيقية للمعونة الإجمالية والمعونة المخصصة للتعليم خلال السنوات ١٩٩١–٢٠٠٠، وكان لهذا الانخفاض تأثير شديد بوجه خاص في بلدان افريقيا جنوب الصحراء. بيد أن هناك مؤشرات على أن الوضع في الألفية الجديدة سيكون أفضل مما كان عليه الحال خلال عقد التسعينات، بالنظر إلى أن الحكومات أصبحت الآن أكثر استعداداً للشروع في حوار بشأن السياسة العامة. ومن المتوقع أن الأدوات الجديدة للمعونة، ولا سيما عندما تكون مصممة لدعم تطوير التعليم في الأجل الطويل، سيكون لها تأثير حقيقي على بلوغ أهداف التعليم للجميع. وإن أهم عنصر في الخطط الوطنية للتعليم للجميع، سواء ضمن "مبادرة التمويل سريعة الخطى" أو في الإطار الأوسع للدعم من الوكالات، هو مدى الانخراط الحقيقي للحكومات في عملية الإصلاح على المستوى الوطني. ولكن يظل الأمر

الباعث على القلق هو أن الحكومات قد توافق على اقتراحات الإصلاح المستندة إلى التقييمات المالية ولكن دون أن تتوافر لديها القدرات التقنية اللازمة لتنفيذ هذه الاقتراحات. وسيكون من الأمور الأساسية أن تتجاوز عمليات التخطيط مجرد تقدير التكاليف، وذلك إذا ما أُريد تحاشي تكرار أوجه التفاوت السابقة بين وضع الخطط وتنفيذها.

تحسين توافر البيانات ونوعيتها

إن النقص في تغطية البيانات المتوافرة وفي مستوى موثوقيتها يمثل مشكلة هامة. ولذلك فإن الأمر يقتضي بذل جهود كبيرة لتحسين تغطية المعلومات التي تُجمع على المستوى الدولي بشأن الإنفاق الحكومي على التعليم. وثمة حاجة ملحة لتحسين توافر ونوعية الكثير من البيانات الوطنية مع ضمان قابليتها للمقارنة مع البيانات المحفوظة في قاعدة بيانات اليونسكو لما قبل عام ١٩٩٧. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين إدخال تحسينات كثيرة على مستوى التغطية والنوعية للمعلومات المتاحة لرصد تدفقات المعونة من أجل التعليم. وهناك أيضاً حاجة ملحة لبذل المزيد من الجهود في تقديم معلومات كاملة ومتسقة إذا ما أريد تأمين الفعالية في رصد تعهدات الجهات المانحة ومدفوعاتها لدعم أهداف التعليم للجميع.

أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية

سيكون من الأمور السلبية أن يُنظر بأي حال من الأحوال إلى أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية على أنها أهداف متعارضة. فالإطار العام للأهداف الإنمائية للألفية يتيح فرصة لمساندة أهداف التعليم للجميع في سياق الجهود الجماعية المبذولة للقضاء على الفقر. وإذا كان تعميم التعليم الابتدائي وإزالة أوجه التفاوت بين الجنسين يمثلان أولويتين رئيسيتين، فإن هناك حجة أوسع نطاقاً يمكن طرحها بشأن التعليم للجميع وتتعلق بإسهام التعليم الأساسي في تأمين سبل مستديمة للعيش، وفي تخفيض معدل وفيات الأطفال، وفي إدخال تحسينات على الصحة النفاسية، وفي مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، وفي كفالة استدامة البيئة. وفي هذا السياق فإن تطوير "مبادرة التمويل سريعة الخطى" يتيح فرصة لتعزيز الأهداف الأوسع نطاقاً للتعليم للجميع، وهو لا يعني أن خصوصية الأهداف الإنمائية للألفية تشكل عائقاً في هذا الصدد.

تحديات الرصد في المستقبل

لقد سعى هذا التقرير إلى حفز شعور بقابلية المساءلة إزاء التعهدات المقطوعة في المنتدى العالمي للتربية. وسيكون من المهم في السنوات القادمة القيام، على نحو أكثر وضوحاً مما كان ممكنا في هذا التقرير، بتحديد المدى الذي تم بلوغه في إدخال تغيير هام على السياسات العامة والممارسات الداعمة للتعليم للجميع. وسيكون من الضروري على وجه الخصوص إعطاء مزيد من الأهمية للانجازات وأوجه التقدم التي يحققها كل بلد، وللسياسات والاستراتيجيات الناجعة، ولنتائج عمليات الرصد الوطنية وكذلك التحليلات الدولية. وستولى أيضاً عناية للتحولات في سياسات وكالات التنمية وممارساتها.

لقد ساد منذ "المنتدى العالمي للتربية" بعض الغموض بشأن ما إذا كان التعليم للجميع يمثل حركة عالمية أو أنه يعتبر أساساً وسيلة لتركيز الاهتمام على البلدان النامية ولتمكين الأشخاص المستبعدين والأشد حرماناً من الانتفاع بالتعليم الأساسي. وكانت الآراء أكثر تأييداً للمقولة الثانية، وهذا هو التأكيد الذي يعكسه التقرير الحالي. بيد أن العديد من التحديات المتعلقة بالتعليم للجميع لا تقتصر على البلدان النامية. فاحتياجات أولئك الذين يعيشون في حالة فقر في المجتمعات الصناعية، وقضايا النوعية والملاءمة، والمساواة بين الجنسين، وأشكال التعليم المناسبة لثورة تكنولوجيا الاتصالات، والتحدي الذي يواجهه التعليم بسبب الإدمان على تعاطي المخدرات، هي كلها قضايا جديرة بالاهتمام الدولي. وإذا ما جرى تناول موضوع التعليم للجميع باعتباره قضية خاصة تتعلق بمجموعة معينة من البلدان، فإنه قد يتسم حينئذ بطابع من الانفصال والجزئية. وستبدأ التقارير العالمية القادمة بتقويم هذا الخلل.

سيكون من الأمور السلبية أن يُنظر بأي حال من الأحوال إلى أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية على أنها أهداف متعارضة.

ملخص

التعليم للجميع:
هل يتقدم العالم في المسار الصحيح؟

هذا ملخص لتقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع لعام ٢٠٠٢.

وهو يهدف أساساً إلى تقييم مدى انتفاع جميع الأطفال والشباب والكبار في جميع أنحاء العالم بالمزايا المرتبطة بالتعليم، فضلا عن تقييم مدى الوفاء بالتعهدات التي قطعت منذ عامين في أبريل/نيسان ٢٠٠٠ أثناء «المنتدى العالمي للتربية» الذي عقد في داكار، فقد اتفق المشاركون في المنتدى على ستة أهداف للتعليم للجميع اعتبرت أساسية ويمكن بلوغها وتحقيقها إذا ما توافر الالتزام القوي والعزيمة الصادقة على الصعيد الدولي.

ويمكن الحصول على التقرير الكامل عن طريق اليونسكو.

Cover photo
Back to school for girls
in Afghanistan, Herat, March 2002
©VU/Isabelle Eshragi

UNESCO